

سلسلة أوراق عمل الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية

GPSA WORKING PAPER SERIES



**GLOBAL
PARTNERSHIP FOR
SOCIAL
ACCOUNTABILITY**

الشراكة العالمية من أجل المساءلة الاجتماعية

المساءلة الاجتماعية: ماذا تعني الأدلة بالفعل؟

Jonathan Fox *جوناثان فوكس*

ورقة العمل رقم 1 للشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية

سبتمبر 2014

© 2014 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي

النتائج والتأويلات والاستنتاجات التي جري التعبير عنها في هذا العمل لا تعكس بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس المديرين التنفيذيين للبنك، أو الحكومات التي يمثلونها.

جري التكليف بهذه الورقة من قبل الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية (GPSA) ، وهي برنامج للشراكة العالمية في سياق مجموعة البنك الدولي.

تدعم الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية القطاع العام، والمجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل معا لمجابهة التحديات الحرجة فيما يتعلق بالحكومة في البلدان النامية. ولتحقيق هذا الهدف، تقدم الشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية الدعم الاستراتيجي والمستدام لمبادرات المجتمع المدني للمساءلة الاجتماعية الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة. وهي تبني على شراكة البنك الدولي المباشرة والمستمرة مع الجهات الفاعلة في القطاع العام، فضلا عن شبكة المنظمات العالمية الشريكة، للتوصل إلى إقامة بيئة تمكينية يتم في سياقها استخدام ردود فعل المواطنين لحل المشكلات الأساسية في تقديم الخدمات وتعزيز أداء المؤسسات العامة.

الموقع على شبكة الانترنت:

www.GPSAknowledge.org

www.theGPSA.org

:

قام بتصميم الغلاف: مارتن شميدت Martin Schmidt

المساءلة الاجتماعية: ماذا تعني الأدلة بالفعل؟

جوناثان فوكس

School of International Service كلية الخدمة الدولية

American University الجامعة الأمريكية

البريد الإلكتروني
fox@american.edu

المحتويات

5.....	ديباجة
7.....	خلاصة
8.....	شكر وتقدير
8.....	عن المؤلف
9	1. مقدمة
11.....	2. إعادة التفكير في الأطر النظرية للمساءلة الاجتماعية
14.....	3. إعادة قراءة الأدلة المعنية بتقييم المساءلة الاجتماعية: ماذا تعني "النتائج المختلطة"؟
23.....	4. فك التشابك ما بين النهج التكتيكية والاستراتيجية
26.....	5. فرضيات للمناقشة بشأن المساءلة الاجتماعية
35.....	6. الاستنتاجات
45.....	المراجع

يرجع السبب في العديد من المشاكل التي تواجه البلدان النامية والأسواق الناشئة اليوم، إلى العيوب ومواطن الضعف التي تكمن في الحوكمة. ولا يقتصر مفهوم الحوكمة فقط على الحكومات وإنما يمتد أيضا ليشمل المواطنين. ويتمثل رد الفعل المنتظر من جانب الحكومات في الإصغاء والقيام بواجباتها. ونحن في إطار ما يسمى بالممارسة العالمية للحوكمة التابعة للبنك الدولي، نعمل على تبني مدخل إلى الحوكمة أكثر تركيزا على المواطن. ونحن نفعل ذلك لأننا ندرك أن المواطنين الذين يتمتعون بسمات المشاركة والفعالية، إنما هم بمثابة المحور الذي تدور حوله الحوكمة. كما ندرك أيضا بأن الحكومات التي تصغي إلى مواطنيها وتتعاون معهم، يمكن أن تكون حكومات أكثر كفاءة وأكثر فعالية.

ويتيح برنامج المساءلة الاجتماعية، الفرصة للقوى الفاعلة داخل الحكومة وخارجها كي تعمل معا وجنبا إلى جنب، من أجل حوكمة أفضل، الأمر الذي يضمن حصول كل من البلدان والمجتمعات على النتائج المرجوة التي تحتاجها والتي تستحقها. إن المساءلة الاجتماعية لا تتمثل في استفادة المجتمع المدني من الموظفين المدنيين، وإنما تتمثل في ضمان وصول المعلومات، من وجهة نظر المواطن، إلى الموظفين الرسميين المسؤولين عن تسيير أعمالهم وجعلها أكثر فعالية.

ويقوم برنامج المساءلة الاجتماعية بتمكين المواطنين من التعبير عن ردود أفعالهم والتعبير عن مطالبهم المتمثلة في الحصول على خدمات ذات نوعية أفضل، وشفافية أكثر فيما يتعلق بالميزانية وال عقود المفتوحة واللوائح والقوانين. كما يقوم برنامج المساءلة الاجتماعية بتقديم قدر من ردود الأفعال القيمة والمعلومات الثمينة إلى الموظفين الرسميين العموميين الذين يتمتعون بسمة التجاوب، وتزويدهم بما يحتاجونه من نفوذ سياسي لتنفيذ ودعم الإصلاحات التي تصب في صالح الفقراء، بالإضافة إلى زيادة ثقة المواطن في الحكومة.

وتقوم المناقشات الخاصة بمبادرات المساءلة الاجتماعية، بالتركيز اليوم، وعلى نحو ملائم، على الأسئلة الخاصة بالأدلة الملموسة لتلك المبادرات وتأثيراتها، وتتمثل هذه الأسئلة فيما يلي: ما هي تلك الأعمال، وكيف تعمل، ولماذا تعمل، ولمن تعمل وفي أي ظروف تعمل، وهل بالإمكان استنساخها؟ وفي هذا السياق، تم إجراء العديد من الأبحاث والدراسات، غير أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق شامل حول العديد من الأسئلة الهامة. ولا يزال هناك البعض الذي يعتقد بأن المساءلة الاجتماعية تفتقد إلى دليل صارم ودقيق، كما أن المناقشات غالبا ما تسفر عن اتهام غير موات إلى حد ما ويتمثل في أن "نتائجها غالبا ما تكون مختلطة ومتفاوتة".

ولهذا السبب، عهدت "الشراكة العالمية من أجل المساءلة الاجتماعية"، إلى جوناثان فوكس، الأستاذ الجامعي بالجامعة الأمريكية، مهمة القيام بتحليل إحصائي على مستوى عال، للتقييمات الرئيسية التي قدمها برنامج المساءلة الاجتماعية والتي قامت بوضع إطار للمناقشات الخاصة بالأدلة. وتمثلت مهمة الأستاذ جوناثان فوكس في إعادة النظر في الأدلة الراهنة، والتعرف على القيود التي تفرضها مبادرات المساءلة الاجتماعية التقليدية والتي كانت تعتمد في الأساس على الأدوات وتسترشد بالمعلومات وتفتقد إلى كل من التنسيق والتعاون.

ولقد ظهر جليا في هذه الورقة البحثية الهامة والمؤثرة، مدى ما يتمتع به الأستاذ فوكس من خبرات وتجارب هائلة في مجال تخصصه. إن هذه الورقة – ومن خلال ما قدمته من عون في إعادة النظر في إطار العمل المفاهيمي النظري عن طريق التمييز فيما بين المداخل "التكتيكية" التقليدية، والمداخل "الاستراتيجية" المتطورة – إنما تكشف لنا عن إطار جديد ولغة جديدة لازمة للمناقشة الهامة التي تدور حول أدلة المساءلة الاجتماعية وتأثيرها. كما أن الأستاذ فوكس يقدم لنا من خلال هذه الورقة عدد من المقترحات البعيدة النظر التي تستند في الأساس على ديناميكيات سببية قادرة على

إحداث تأثيرات حقيقية في المجتمعات، الأمر الذي يحثنا على استكشاف المزيد من المداخل والمناهج الاستراتيجية الخاصة بالمساءلة الاجتماعية.

إنني لعلى ثقة من أن هذه الورقة سوف تكون بمثابة إسهام مفيد لعملية النقاش، كما إنني أتطلع لأن أكون أحد الأفراد المشاركين في النقاش الجاري.



ماريو مارسيل
مدير، الممارسة العالمية للحوكمة
مجموعة البنك الدولي
واشنطن

خلاصة

تركز مناقشة السياسات المعنية بمبادرات المساءلة الاجتماعية تركيزاً متزايداً على الأسئلة المتعلقة بالآثار الإنمائية الملموسة لهذه المبادرات. وهناك أدلة تجريبية مختلطة. ويرد هنا تحليل تجميعي (meta-analysis) يستهدف إعادة التفكير في بعض التقييمات الأكثر تأثيراً عبر النظر من خلال عدسة جديدة: وذلك بالتميز ما بين النهج التكتيكية والاستراتيجية لتعزيز صوت المواطن للمساهمة في تحسين أداء القطاع العام. وتميل التجارب الميدانية إلى دراسة التدخلات المحدودة والتكتيكية التي تعتمد على افتراضات متفائلة بشأن قوة المعلومات وحدها في تحفيز العمل الجماعي والتأثير على أداء القطاع العام. ومن ناحية أخرى، هناك نتائج واعدة أكثر تنشأ عن الدراسات التي تتناول استراتيجيات متعددة الركائز تشجع على توفير بيئة تمكينية للعمل الجماعي وتدعم كذلك قدرة الدولة على الاستجابة فعلياً إلى صوت المواطن. وتؤدي إعادة تفسير الأدلة التجريبية على هذا النحو إلى اقتراح سلسلة جديدة من الفرضيات المستندة إلى الواقع التي تركز على أوجه التآزر ما بين الدولة والمجتمع والاستراتيجيات ذات الشطرين (sandwich strategies) التي يصبح ممكناً من خلالها التمكين المتبادل ما بين 'الاعراب عن الصوت' وقوة فرض التطبيق أو 'الأسنان' ('voice' and 'teeth').

شكر وتقدير

نود الإعراب عن جزيل الشكر إلى ماركوس مينديبورو Marcos Mendiburu وتياجو بيكسوتو Tiago Peixoto لمساهمتهما في هذه الدراسة، وإلى ياميني آيار Yamini Aiyar، وكيران باتي Kiran Bhattي، وجون جافنتا John Gaventa، وهيلين جراندفوينيت Helene Grandvoinnet، وفلورنسيا جويرزوفيتش Florencia Guertzovich، وسكوت جوجنهايم Scott Guggenheim، وجيف هال Jeff Hall، وريتشارد هولواي Richard Holloway، وانورادها جوشي Anuradha Joshi، وستوتي كيماني Stuti Khemani، وستيفن كوساك Stephen Kossack، وروزلي ماكجي Rosie McGee، و فيايندرا راو Vijayendra Rao، وروبي سيندرويتش Roby Senderowitsch، وألبرت فان زيل Albert Van Zyl لتعليقاتهم المحددة وذات التوقيت الملائم على النسخ السابقة. ونعرب عن الشكر أيضا إلى بينيديكت دي لا بريير Benedicte de la Briere، وباول ليبوويتز Paul Liebowitz، ساو-يونج مين Saw-Young Min، وسيمون أوميلي Simon O'Meally، و فيايندرا راو Vijayendra Rao، وأودري ساكس Audrey Sacks، ونيكولا سميثرز Nicola Smithers، وجيف ثيندوا Jeff Thindwa، ووارن فان ويكلين Warren Van Wicklin، ومايكل ولكوك Michael Woolcock لما قاموا بإجرائه من مقابلات، كما توجه الشكر إلى فيل كيفر Phil Keefer لتعليقاته كمناقش، ونوجه الشكر إلى المشاركين في الحلقات الدراسية التي عقدت في العاصمة واشنطن وجاكارتا ومدينة المكسيك (من خلال حلقة دراسية عبر الانترنت webinar) ونوجه الشكر أيضا إلى وعد طماع Waad Tammaa للمساعدة في تصميم الشكل رقم 2 والشكل رقم 3. وسعد الفيلاي الكناسي لمراجعته للترجمة العربية. وكما جرت العادة، فإنهم والشراكة العالمية للمساءلة الاجتماعية لا يتحملون أية مسؤولية عن الآراء المعرب عنها هنا من قبل المؤلف.

عن المؤلف

جوناثان فوكس Jonathan Fox أستاذ في الجامعة الأمريكية American University، في كلية الخدمة الدولية School of International Service. تتناول بحوثه العلاقات بين المساءلة والشفافية ومشاركة المواطنين، وقد قام بإجراء بحوث ميدانية في المناطق الريفية في المكسيك منذ عام 1982. ويخدم حاليا في مجالس إدارة منظمة أوكسفام أمريكا Oxfam-America وفنذار Fundar (المكسيك)، وهو عضو في فريق الخبراء الدولي لآليه الإبلاغ لشراكة الحكومات المفتوحة International Expert Panel of the Independent Reporting Mechanism of the Open Government Partnership.

للحصول على المؤلفات المنشورة، انظر: <http://jonathan-fox.org/>



1. مقدمة

تسعى استراتيجيات المساءلة الاجتماعية إلى تحسين الأداء المؤسسي عن طريق تعزيز إشراك المواطنين وكذلك تعزيز الاستجابة العامة للدول والشركات. ويشمل المفهوم في الممارسة نطاقاً واسعاً من المبادرات المؤسسية التي تشجع التعبير عن الصوت وتقوم بإبرازه. و بما أن المساءلة الاجتماعية تعمل على بناء قوة المواطن في مواجهة الدولة، فإنها تمثل إلى حد ما عملية سياسية – إلا أنها مختلفة عن المساءلة السياسية، التي تركز تحديداً على المسؤولين المنتخبين وحيث يكون صوت المواطن غالباً قد تم تفويضه إلى الممثلين عنه ما بين فترات الانتخابات. وهذا الفارق يجعل المساءلة الاجتماعية نهجا له أهميته الخاصة بالنسبة للمجتمعات ذات الحكومات التمثيلية الضعيفة أو التي تتسم بعدم الاستجابة أو غير القائمة¹.

وتعد المساءلة الاجتماعية فئة شاملة قيد التطور، وينطوي تحت اطارها: الرصد والرقابة من قبل المواطنين على أداء القطاع العام و/أو الخاص، ونظم الوصول إلى المعلومات العامة التي تركز على المستخدم وتوزيعها، وآليات الانتصاف بالنسبة للتظلمات والشكاوي العامة، وكذلك مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار في التوزيع الفعلي للموارد، مثل الموازنه التشاركية (participatory budgeting). ومع ذلك، وسط كل هذا النطاق من العمليات التجريبية الجارية (على نطاق صغير وعلى نطاق واسع على حد سواء)، بدأ المحللون يلاحظون الفروق ما بين الأدوات المحدودة لدى المجتمع المدني للرصد والتعبير عن الصوت وما بين النهج الأوسع نطاقا للترافع عن المصلحة العامة من أجل إصلاح السياسات (على سبيل المثال، Joshi and Houtzager 2012).

وتشهد مبادرات المساءلة الاجتماعية تضاعفاً ضمن السياق الأوسع لمجال المساءلة والشفافية العالمية الذي يشهد ازدهاراً، والذي يشمل أيضاً إصلاحات رفيعة المستوى للحكومات المنفتحة وانتشاراً مميّزاً للمبادرات الطوعية بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتي تسعى إلى وضع معايير بيئية واجتماعية، أساساً للقطاع الخاص². وتستند هذه الجهود المتنوعة إلى افتراض أن "المعلومات هي القوة" – وأن الشفافية سوف تقيّد المساءلة بالضرورة. وعلى الرغم من ذلك، فإن نظريات التغيير التي تحظى بقبول واسع، وتتسم بجاذبية من الناحية المعيارية، والتي يمكن إيجازها في مقولة أن "ضوء الشمس هو أفضل المطهرات" يتضح أنها تقوم على أسس تجريبية غير متكافئة (Fox 2007a). وفي سياق الاستجابة لذلك، يطرح كل من الممارسين والمحللين السياسيين بشكل متزايد السؤال: "ما الذي يعمل بنجاح؟" – وتظل الإجابة عن ذلك السؤال غير حاسمة³. ويستمر التطبيق العملي للمساءلة الاجتماعية في التقدم عن الأبحاث في هذا المجال، كما تتخلف النظريات ذات الصلة عن مواكبة هذا الركب بفارق أكبر.

ونتيجة للمزيج المتنوع من مبادرات التغيير المؤسسية التي تقع تحت عنوان المساءلة الاجتماعية، يزداد تعقيد جهود استخلاص الدروس الأوسع نطاقاً. فإن من يسعون للحصول على إجابات تتعلق بمقياس واحد صالح لجميع الحالات وأدوات قابلة للتكرار بسهولة سرعان ما يواجهون الواقع التجريبي الذي يوضح أن عمليات ونتائج المساءلة الاجتماعية تعتمد على السياق بشكل كبير (O'Meally 2013). ولا يكفي الدعوة إلى نهج يستند إلى الأدلة. فإعادة التفكير في المجموعة المتنامية من الأدلة يمكن أن يطور طريقة فهمنا للمساءلة الاجتماعية بشكل عام، بما يوفر المعلومات التي تقيّد التوقعات والاستراتيجيات الواقعية.

وتعيد هذه الدراسة تفسير أدلة التقييم التجريبية وكذلك المفاهيم التحليلية المتصلة بالمساءلة الاجتماعية، من أجل المساعدة في مجابهة سؤال "ماذا بعد؟"⁴. فأولاً، تشير هذه الورقة إلى محددات أطر العمل المفاهيمية التي غالباً ما تطبق على المساءلة الاجتماعية. وثانياً، يقوم تحليل تجمعي بتقييم أدبيات تقييمات التأثير للمساءلة الاجتماعية من خلال منظور عدسة مفاهيمية جديدة. وتعتمد هذه العملية على 25 من التقييمات الكمية، التي ركزت على التجارب الميدانية التي يعتبر أنها تحظى بمكانة كبيرة في هذا المجال، استناداً على الإقبال على استخدامها من الممارسين الذين يمثلون التيار الرئيسي⁵. وثالثاً، تطرح الدراسة سلسلة من الفرضيات المفاهيمية المستندة إلى أرض الواقع لتحليل ديناميكيات استراتيجيات المساءلة الاجتماعية التي تستفيد من نهج "أوجه التآزر بين الدولة والمجتمع" في التحليل المؤسسي. وتختتم الدراسة بالتركيز على التحالفات المؤيدة للمساءلة التي توفر جسوراً لتجاوز الفجوة بين الدولة والمجتمع.

ولنقدم نظرة عامة تمهيدية عن الحجة الرئيسية، فإنه عندما يقوم المرء بالبحث التفصيلي في معنى أدلة تقييم لتأثير، يجد أنها فعليا تختبر نهجين مختلفين للغاية تحت المظلة العريضة للمساءلة الاجتماعية: التكتيكي والاستراتيجي. وتمثل النهج التكتيكية للمساءلة الاجتماعية تدخلات محددة (وتعرف أيضا كأدوات) وهي تقتصر على الجهود "من جانب المجتمع" ("society-side") للتعبير عن صوته وإبرازه (project voice). وتفترض نظرية التغيير الخاصة بهذه النهج أن الوصول إلى المعلومات وحده سيقفز العمل الجماعي محليا، والذي سيقوم بدوره بتوليد قوة كافية للتأثير على أداء القطاع العام⁶. وعلى النقيض من ذلك، فإن النهج الاستراتيجية للمساءلة الاجتماعية تستخدم تكتيكات متعددة، وتشجع البيئات التمكينية لتحرك الجماعي للمساءلة ولتنسيق المبادرات التي تعبر عن صوت المواطنين مع الإصلاحات الحكومية التي تعزز استجابة القطاع العام. وبإعادة تفسير أدلة التقييم عبر هذه العدسة الجديدة، يتضح أن نتائج النهج التكتيكية هي في الواقع مختلطة، بينما تبدو أدلة آثار النهج الاستراتيجية واعدة أكثر. ويشير إعادة التفسير هذا إلى أهمية استراتيجيات التغيير المؤسسي التي تعزز كل من "الاعراب عن الصوت" وكذلك قوة فرض التطبيق أو "الأسنان" (استجابة الدولة). وتنص الفرضية الختامية للمناقشة على أن "الاستراتيجيات ذات الشطرين" ("sandwich strategies") التي تقوم على تحالفات التمكين المتبادل للجهات الفاعلة المؤيدة للمساءلة في كل من الدولة والمجتمع يمكنها أن تطلق حلقات حميدة من التمكين المتبادل اللازمة لكسر والتحرر من "شباك ضعف المساءلة".

2. إعادة التفكير في الأطر المفاهيمية للمساءلة الاجتماعية

لقد نمت مجال المساءلة الاجتماعية ليتجاوز الأطر المفاهيمية التقليدية وينبغي أن تسترشد النهج الجديدة بالدروس المستفادة من الممارسة. ويستعرض هذا القسم القيود التي تواجه النهج الأربعة التي تتمتع بقبول واسع النطاق، وهي جميعاً قد تم استعارتها من جداول أعمال فكرية أخرى بدلاً من أن تكون قد وضعت بغرض فهم المساءلة الاجتماعية.

وقبل عقد مضي، حدد تقرير التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي بشأن تقديم الخدمات العامة (World Bank's World Development Report on public service delivery) جدول أعمال اتسم بالريادة على المستوى الفكري، حيث وضع إطاراً لمشكلات الأداء في تقديم الخدمات فيما يتعلق بالفجوات والمسارات المتصلة بالمساءلة (2003). ومن الناحية المفاهيمية، يركز التقرير على إطار الوكالة (الموكل والوكيل) (principal-agent framework) باعتباره الأداة الأكثر أهمية فيما يتعلق بفهم العلاقة ما بين صوت المواطن واستجابة القطاع العام. وقد أصبح نهج الموكل والوكيل يمثل الحكمة التقليدية التي يعتمدها التيار الرئيسي في فكر التنمية، مفترضاً أن المواطنين هم في نهاية الأمر "الموكلين" (principals) – بصرف النظر عما إذا كانوا يعيشون في ظل أشكال حكم تقوم على التمثيل النيابي أم لا (على سبيل المثال، Griffin, et al, 2010). وعلى الرغم من ذلك، فعندما يتم تطبيق إطار الوكالة (الموكل والوكيل) على الحكم، فإنه يفترض ضمناً الأمر الذي يحتاج لإثباته - أي أن المواطنين هم بالفعل من يتولون الأمر في نهاية المطاف – أي أنهم "الموكلون". فضلاً عن ذلك، فإن هذا النهج غالباً ما يقوم على فرضية أن المواطنين لديهم مصالح وأهداف متجانسة نسبياً. كما أن إطار الموكل والوكيل يفترض ضمناً أيضاً أن "الموكلين" (principals) ذوي مبادئ ("are principled") – أي أنهم قادرون على الفعل وسيقومون بالتحرك ضد الإفلات من العقاب (Persson, Rothstein and Teorell 2013). ويعد الأمر هنا مسألة "مد للنطاق المفاهيمي" (conceptual stretching) (Sartori 1970). وفي الأصل كان نموذج الموكل والوكيل يشير إلى علاقات سوق العمل ذات الاتجاهين، مثل: المديرين مع أصحاب الأسهم، والمديرين والموظفين، أو العملاء ومقدمي الخدمات. وفي حالة تطبيق ذلك النموذج على مجال السياسة، كان التركيز في الأصل على علاقات رسمية محددة المعالم لتفويض السلطة. ثم قام علماء العلوم الاجتماعية بمد نطاق هذه الاستعارة، وتطبيقها على علاقات قوة غير متبلورة تنطوي على مجرد علاقات نفوذ بدلاً من سلطة رسمية، كما تشمل "موكلين" متعددين⁸. وقد أدى ذلك إلى الحد من كفاءة استخدام الاستعارة (parsimony). كما واجه النموذج أيضاً صعوبة في علاقات الرقابة التي لا تتسم بتدرج هرمي، كما هو الأمر في حالات المساءلة المتبادلة في الشراكات، ومؤسسات الضوابط والتوازنات الرقابية، وعلاقات المساءلة غير الرسمية – والتي تعد جميعاً ذات صلة كبيرة فيما يخص عمليات المساءلة الاجتماعية.

وقد بنى تقرير التنمية في العالم لعام 2004 على نهج الموكل والوكيل ليقتراح استعارة أخرى مؤثرة جداً لفهم المجموعات المختلفة من علاقات القوة ما بين المواطنين ومقدمي الخدمات العامة. فهناك "الطريق الطويل" الذي يقوم فيه المواطنون بممارسة دورهم كموكلين من خلال تفويض السلطة إلى ممثلين سياسيين، يقومون بعد ذلك بحكم الأجهزة البيروقراطية عن طريق اختيار صانعي سياسات يقومون بدورهم بإقامة التحالفات لإدارة مقدمي الخدمات على الجبهة الأمامية. وعلى النقيض من ذلك، فإن "الطريق القصير" يربط المواطنين بشكل مباشر مع مقدمي الخدمات، من خلال الآليات المختلفة للرقابة والتعبير عن الصوت (فضلاً عن خيارات الخروج، إذا ما كانت متاحة). ولم تتناول الاستعارة الخاصة بالطريق الطويل أو القصير المساهمات المحتملة من مؤسسات الضوابط والتوازنات الرقابية الأخرى، مثل الجهات التشريعية، والنظام القضائي، ومؤسسات المراجعة الحسابية، ووكالات المظالم، أو الإصلاحات التي تستهدف الوصول إلى المعلومات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نهج الطريق القصير المقترح في تقرير التنمية في العالم لعام 2004 الذي يتعامل مع مقدمي الخدمات في الجبهة الأمامية يقتصر أيضاً على الطابع المحلي، ويعكس افتراضاً بأن "الافتقادات الحكومية" محلية بالأساس بدلاً من توزيعها بشكل يمتد تصاعدياً عبر "سلسلة

الإمداد" (supply chain) التي يجري الحكم من خلالها. وبعد مرور عقد من الزمن، فإن النتائج المختلطة تعني أن "الطريق القصير" قد لا يكون قصيراً بالدرجة الكافية في نهاية الأمر. وبالفعل، فقد خلص باحثون مؤثرون من البنك الدولي مؤخراً إلى أنه عندما يكون هناك مشكلة تتعلق بإخفاق في مساءلة الحكومة، فإنه لا يوجد طريق قصير (Devarajan, Khemani and Walton 2013). ويشير هذا إلى أنه لا يوجد طريق للالتفاف حول القضية المركزية بشأن المساءلة السياسية وهيكل الحوافز التي تؤثر على استجابة المسؤولين المنتخبين للمواطنين أو عدم استجابتهم.

وبحلول الجزء الأخير من العقد الذي بدأ عام 2000، بدأت وثائق البنك الدولي الرسمية تروج لإطار منطقي آخر لقضايا المساءلة، يوظف استعارة السوق التي تقارن بين "العرض" و"الطلب" فيما يتعلق بالحكم الرشيد. وقد عكس هذا الأقسام التنظيمية الداخلية للبنك الدولي ذاته، التي فصلت ما بين الموظفين الذين يتعاملون مع إصلاحات القطاع العام التي تتطلع إلى الداخل (جانب العرض) وبين الذين يدعون إلى أدوات للتواصل مع الجمهور وإشراك المجتمع المدني (جانب الطلب). وعلى النقيض من تقرير التنمية في العالم لعام 2004، فإن هذا النهج يركز بالفعل على المساهمة المحتملة من مؤسسات الضوابط والتوازنات الرقابية، التي من الملائم أن تندرج تحت إطار "جانب العرض" (مكاتب مكافحة الفساد، الميزانيات المفتوحة، وبناء القدرات الرقابية التشريعية، وآليات استعراض المظالم، وما إلى ذلك). وعلى الرغم من ذلك، فإن استعارة السوق تشير إلى أن الطلب سيخلق، بشكل ما، العرض الذي يتطلبه، أو العكس. فضلاً عن ذلك، فإن الافتراض الضمني بأن يبدأ خفية سوف تجمعهما سوياً يعد أمر غير واقعي.⁹

وهناك إطار مفاهيمي رابع لفهم المساءلة يستند إلى الاستعارات المكانية. فالمساءلة الرأسية تشير إلى علاقات المساءلة السياسية ما بين المواطنين وممثلهم المنتخبين (Mainwaring and Welna 2003). والمساءلة الأفقية تشير إلى الرقابة المتبادلة المتضمنة في مؤسسات الحكم المعنية بالضوابط والتوازنات الرقابية – التي تمثل علاقات تقوم على مساواة مشتركة لا تتلاءم بسهولة مع نماذج الموكل والوكيل (O'Donnell 1998). وتشير المساءلة القطرية (Diagonal accountability) إلى التشكيلات المهجنة التي تجمع ما بين الرقابة الرأسية والأفقية، والتي تنطوي على إشراك مباشر للمواطنين داخل المؤسسات الحكومية. وقد ينطوي ذلك إما على مشاركة في هيئات الرقابة الرسمية أو الإدارة المباشرة لها – كما هو الأمر في الحالة الكلاسيكية لإدارة المواطنين للانتخابات بشكل مستقل عن السلطات المنتخبة¹⁰. وتكون الدعوة لإنشاء بعض هذه الهيئات الرسمية لتقاسم السلطة بين الدولة والمجتمع آتية من الأعلى، كما هو الحال في مبادرات "المساحات المدعوة" (Cornwall and Schattan Coelho invited spaces) (2007). بينما يشكل غيرها استجابة لاحتجاجات و دعوى المناصرة واسعة النطاق من المواطنين وأنشطة الدعوة للقضايا السياسية، كما هو الحال في إدارة الانتخابات التي تدار من المواطنين بشكل مستقل في المكسيك (Isunza Vera and Olvera 2006, Avritzer 2002).

وفي سياق هذه الاستعارات المكانية، فإن جهود المساءلة الاجتماعية يمكن أن تكون إما رأسية أو قطرية. وهي تكون قطرية عندما يضع المواطنون مطالب مباشرة على الدولة، سواء من داخل أو من خارج القنوات الانتخابية (Peruzzotti and Smulovitz 2006). وهذه الأبعاد الرأسية والقطرية تتفاعل مع بعضها البعض، حيث أن المساحة المتاحة لسلطة المواطن داخل الهيئات الرقابية الرسمية قد يتم تشكيلها استجابة للضغوط الرأسية. وعلى العكس من ذلك، يجادل البعض بأنه حيث تكون المساءلة الأفقية ضعيفة، يكون السبب الكامن وراء ذلك هو العيوب في عملية المساءلة الرأسية (Moreno, Crisp and Shugart 2003). وحيث تدعم نظم المساءلة الرأسية والأفقية الضعيفة بعضها البعض، يمكن أن يتحدث المرء عن "فخ ضعف المساءلة" (Fox "low accountability traps" (2007b). وينطوي تحليل مواقع الاختناقات التي تمثل عنق الزجاجة بالنسبة للمساءلة على تحليل مكونات الدولة فيما يتعلق بدرجة الطابع المؤسسي والكفاءة التي عادة تكون غير منتظمة مكانياً (O'Donnell 1993). فضلاً عن ذلك، تحت ظروف معينة، قد يكون لدى السلطات الوطنية المنتخبة حوافز للسماح للنظم دون الوطنية غير الديمقراطية بالاستمرار – أو تكون مفتقرة إلى السلطة اللازمة لتفكيك هذه النظم (Gibson, 2005, Giraudy 2013). ومع ذلك،

عندما تحقق ضغوط المساءلة الاجتماعية بالفعل أثرًا على الدولة، فإن ذلك عادة ما يكون من خلال مسار ينطوي على تحفيز أو تمكين مؤسسات الرقابة العامة الأفقية لكي تتحرك نحو العمل (Peruzzotti and Smulovitz 2006, Fox 2007a).

ولكل من هذه الأطر المفاهيمية الأربعة مواطن القوة ومواطن القصور، كما أنها لا توجهنا إلى نوع الأدوات التحليلية اللازمة لتصنيف وقياس ومقارنة ديناميكيات النهج الكثيرة المختلفة التي تدرج تحت الفئة الجامعة للمساءلة الاجتماعية. وهناك حاجة إلى مجموعة جديدة من الفرضيات المفاهيمية، المستمدة استقرائياً، بما في ذلك التمييز بين النهج التكتيكية والاستراتيجية، والعلاقة ما بين الاعراب عن الصوت وقوة فرض التطبيق أو "الأسنان" "voice (and teeth)" ، ومرونة رد الفعل المماثلة للضغط على البالون ("squeezing the balloon")، والتكامل الرأسي ، والمساءلة المستندة على الحجم أو سعة النطاق (accountabilities of scale) ، والمساءلة التي تتطلع إلى الإمام مقابل المساءلة التي تتطلع إلى الخلف، والاستراتيجية ذات الشطرين ("sandwich strategy") . ومع ذلك، هناك حاجة أولاً إلى إجراء تحليل تجميعي لأدلة تقييم التأثير¹¹.

3. إعادة قراءة أدلة تقييم المساءلة الاجتماعية: ماذا تعني "النتائج المختلطة"؟

كيف يمكن للمرء أن يستخلص دروساً أكثر عمومية استناداً إلى مجموعة البحوث القائمة حول الأدلة التجريبية التي تغطي جهود إصلاح متنوعة للغاية وفي نطاق واسع من السياقات؟ إن أدلة تقييم أثر المساءلة الاجتماعية تجمع ما بين أشياء مختلفة كالتفاح والبرتقال. وكنتيجة لذلك، ليس من المثير للدهشة أن نجد أن "الأدلة المختلطة" – ولكن الأمر يطرح تساؤلاً بشأن كيفية تفسير النتائج. فهل يعني وجود حالات محددة من انعدام التأثير للمساءلة الاجتماعية "إثبات بعدم صحة" المفهوم العام؟ وهل يعني وجود حالات محددة من التأثير الإيجابي "إثبات" للمفهوم العام؟ ويطرح هذا تساؤلاً أوسع نطاقاً: كيف سيكون شكل "إثبات المفهوم" بالنسبة للمساءلة الاجتماعية؟

إن مسألة "إثبات المفهوم" ذات صلة وثيقة أولاً فيما يتعلق بمعالجة سؤال "ما الذي يعمل بفاعلية؟" ("what works?") ثم بعد ذلك لإعادة صياغة السؤال. فإن "إثبات المفهوم (أو المبدأ)" هو مصطلح مستخدم على نطاق واسع في المجالات العلمية والطبية والهندسية يشير إلى أن الفكرة المقترحة تعمل وفقاً لما تم التنبؤ به¹². فضلاً عن ذلك، فإن عملية اختبار إمكانية التحقق من فكرة تختلف عن تقييم مدى القدرة على تعميمها (generalizability). وبتعبير آخر، هناك فارق ما بين إثبات أن فرضية تعمل بفاعلية، وبين إظهار أن مثل تلك الفرضية تحتفظ بصحتها عبر نطاق واسع من الظروف. وفي حالة المساءلة الاجتماعية، تكون الفرضية العامة هي أن إشراك المواطنين القائم على معلومات وافية يمكن أن يحسن أداء القطاع العام، لا سيما إذا عزز عمل مؤسسات الرقابة العامة. إلا أن اختبارات هذه الفرضية العامة تحت سياق ظروف محددة سيوفر أدلة مادية فقط عما إذا كانت هذه الصياغة المحددة للفكرة تعمل بفاعلية وفقاً لتلك الظروف المحددة¹³.

ولتقييم الأدلة المتعلقة بالمساءلة الاجتماعية، فإن إحدى الملاحظات الأكثر صلة، والتي نتجت عن تجربة "إثبات المفهوم" في مجال الطب الحيوي، هي أن مسار ترجمة فكرة واحدة إلى حلول تطبيقية وعملية عادة ما يكون مساراً طويلاً ومعقداً. على سبيل المثال، فإن "نظرية التغيير" التي كانت وراء اللقاحات قد نشأت عام 1796. والآن - بعد مرور قرون على ذلك- لا يشكك أحد في صحة نظرية التغيير، ومع ذلك فإن التطعيمات ما زالت تعمل فقط في حالة أمراض محددة، ودرجة ما، مع جرعات ومواد محددة لكل مشكلة، تتطلب اختبارات واسعة لاكتشافها. ويتمثل الهدف من طرح هذا التشبيه فيما يتعلق بتقييم استراتيجيات التغيير المؤسسية هو أنه حتى الحلول "عالية التأثير" للمشكلات يحتمل أن يكون لها تأثيرات جزئية فقط، وتحت ظروف محددة فقط، ولمشكلات محددة فقط.

وتطرح فكرة "إثبات المفهوم" إمكانية إعادة صياغة السؤال العام المتعلق بالمساءلة الاجتماعية: "هل تعمل بفاعلية؟" فالمشكلة تكمن في أن هذه الصياغة تعني ضمناً تحديد أن تكون الإجابة أحد متناقضين، نعم أو لا¹⁴. ومن الأكثر ملائمة أن يتم صياغة الأسئلة لتحديد لأي درجة يمكن أن يعمل تغيير مؤسسي بفاعلية- والظروف التي يمكن في سياقها أن يحقق ذلك. وفضلاً عن ذلك، فإن المعايير لتقييم ما إذا كانت مبادرة للتغيير "تعمل بفاعلية" يمكن أن تكون محل جدال. وبشكل خاص في السياقات التي تشهد غياباً تاماً للمساءلة الاجتماعية، فإنه حتى الزيادة الجزئية وغير المنتظمة في المساءلة يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة¹⁵. فعلى سبيل المثال، في حالة مجالس الغذاء المجتمعية Community Food Councils الإقليمية في المكسيك، تمكن نحو ثلثها على الأكثر في القيام بدورها باستقلالية في الرقابة على أداء برنامج لتوزيع الأغذية الريفية على نطاق واسع. ولذلك، فإن البرنامج قد فشل في ثلثي الوقت. وعلى الرغم من ذلك، فبالنسبة لملايين من المواطنين ذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية الذين تم تمثيل مصالحهم من خلال المجالس الأكثر استقلالية، فإن البرنامج قد عمل بفاعلية (Fox 1992, 2007b). فضلاً عن ذلك، فإن صياغة سؤال "هل يعمل بفاعلية؟" توجي أيضاً بأنه من الممكن التوصل إلى إجابة قوية وعمامة استناداً إلى مجموعة لا تزال محدودة نسبياً من

الأدبيات¹⁶. وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن صياغة سؤال "هل يعمل بفاعلية؟" توحى أيضا بأن المساءلة الاجتماعية يتوقع أن تعمل بفاعلية بمفردها، في غياب الأشكال الأخرى من اصلاحات الحكم الرشيد التي يمكن أن تمنح قوة فرض التطبيق أو "بعض الأسنان" دفاعا عن الاعراب عن الصوت" "give voice some teeth."

وبالنسبة للمساءلة الاجتماعية، فإن قضية إثبات المفهوم مطروحة على جدول الأعمال لأسباب جيدة للغاية – لأن هناك سلسلة من الدراسات المؤثرة التي قامت بتوثيق بعض حالات المساءلة الاجتماعية أشارت إلى أن التأثير الإنمائي الملموس الناتج عنها هو محدود للغاية أو غير قائم. ويستخلص الممارسون المعنيون بالتنمية ثلاثة استنتاجات عامة على الأقل من هذه التقييمات:

- أولاً، أن المعلومات وحدها غير كافية. وعلى وجه التحديد، لقد اختبرت تقييمات التأثير الفرضية القائلة بأن النشر المحلي للبيانات الخاصة بالنتائج المتعلقة بتقديم الخدمات سيؤدي إلى تفعيل العمل الجماعي وأن هذا سيؤدي بدوره إلى تحسين استجابة مقدمي الخدمات. وتشمل الدراسات التي لم تجد أي أثر كنتيجة لتدخلات نشر المعلومات (Banerjee et al (2010)، Keefer ، Lieberman, Posner and Tsai (2013) and Khemani (2012) ، Ravallion et al (2013) ، من بين آخرين. وبالفعل، فقد اقترح Khemani أن حملات الإعلام المحلية التي تستهدف تحقيق المشاركة "لا يمكن أن تتسم بأثر مستدام أو واسع النطاق على الخدمات العامة ما لم تغير حوافز السياسيين الذين لديهم السلطة النهائية على إدارة الموظفين العموميين أو الميزانيات العامة" (56-57: 2007). ويتفق رافاليون والكتاب المشاركون معه Ravallion, et al أن "هناك حاجة للأعمال التكاملية على جانب العرض لضمان تحقق امكانات الخطة [المعنية بالمعلومات]" (5: 2013).
- وتتمثل الفرضية العامة الثانية في أن الرصد على أساس نهج تصاعدي منطلق من القاعدة غالباً ما يفتقر إلى القدرة على فرض نتائجه بقوة. وهنا، اختبر أحد تقييمات التأثير، الذي اتسم بتأثير كبير، الفرضية بأن الرقابة المحلية على الأشغال العامة، وحدها، يمكن أن تحد من الفساد. وقد وجدت التجربة الميدانية التي قام بها أولكن Olken، المتعلقة ببناء الطرق في المجتمعات المحلية في برنامج KDP في اندونيسيا، أن الرصد المجتمعي كان له أثر محدود على الحد من الفساد (2007).
- ثالثاً، تجد مجموعة متنامية من البحوث أن البرامج الرسمية حول "التمنية التي تركز على المجتمعات المحلية عادة ما يتم الاستحواذ عليها من قبل النخب المحلية (على سبيل المثال، Mansuri and Rao 2013، Platteau and Gaspard 2003). وترتكز هذه الأدبيات على المشاركة التي تقودها الحكومة (أو التي تحت عليها الحكومة) بدلاً من المساءلة الاجتماعية في حد ذاتها، ولكن كلا النهجين يتداخلان بدرجة ما، فيما يتعلق بأنهما يشتركان في هدف تشجيع من هم ليسوا ممثلين بصورة كافية على ممارسات الإعراب عن أصواتهم فيما يتعلق باستخدام الموارد العامة.

وهذه الفرضيات الثلاث مقنعة بدرجة كبيرة، فماذا تعني بالنسبة لفهم المساءلة الاجتماعية؟ إن تفسير الأدلة التجريبية بشأن المساءلة الاجتماعية يزيده تعقيداً حقيقة أن بعض الدراسات الأكثر تأثيراً التي تفيد بعدم وجود أثر للمساءلة الاجتماعية لا تظهر بالفعل الأمر الذي يعتقد الكثيرون أنها تدل عليه. فمن المفيد فحص ثلاث دراسات لها مكانة مميزة خاصة فيما يتعلق بالفروق ما بين كيف تفهم نتائجها بشكل واسع وبين ما تظهره هذه الدراسات بالفعل. وقد استند اختيار هذه الدراسات وتفسير كيف تفهم نتائجها على نطاق واسع إلى 15 مقابلة تم إجرائها مع موظفي البنك الدولي وخبرائه الاستشاريين، والتي تم الاضطلاع بها في الفترة ما بين ديسمبر 2013 ومارس 2014. وقد تم خلال المقابلات السؤال عن أي من التقييمات يعتقدون أنها الأكثر تأثيراً ما بين زملائهم، وكذلك بالنسبة لتفكيرهم الخاص بشأن مواطن القوة والضعف المتعلقة بنهج المساءلة الاجتماعية.

وأولاً، لننظر في المقارنة المنهجية الأنيقة لأولكن Olken بشأن تدخلات مكافحة الفساد في الأشغال العامة في القرى في اندونيسيا (2007). غالباً ما يفسر الممارسون هذه الدراسة بوصفها تؤيد الادعاء العام بأن المراجعات المركزية من القمة إلى القاعدة تعمل بفاعلية، بينما الرصد الذي تقوم به المجتمعات المحلية يكون له أثر محدود على الفساد¹⁷. وكان "العمل بفاعلية" في هذه الحالة يعني تخفيضاً بمقدار الثلث من التسريب المقدر (بانخفاض قدره 8 نقاط مئوية من 24 في المائة). ومع ذلك، نادراً ما كانت الآلية السببية وراء عمليات المراجعة تنطوي على عقوبات رسمية. فقد كان التهديد باستجابات المجتمع للنشر المحلي الموعود للنتائج هو الذي أعطى أساساً عمليات المراجعة النفوذ اللازم للحد من الفساد¹⁸. فضلاً عن ذلك، فإن جميع المجتمعات المحلية المشاركة في التجربة الميدانية كانت قد تم تعينتها بالفعل من خلال مشاركتها في برنامج KDP، الذي يمثل برنامجاً وطنياً للتنمية الريفية التشاركية¹⁹. وكما يصف الأمر أحد مصممي برنامج KDP، فبينما أكدت الدراسة نفسها بوضوح على أهمية القراءة العلنية read-outs في المجتمع المحلي لنتائج المراجعة، إلا أنه "لسبب ما فإن مجتمع التقييم عموماً لم يرد أن يستمع إلى ذلك الجزء"²⁰. وكانت هذه الدراسة مؤثرة جداً لاحقاً فيما يتعلق بالسياسات، مما أدى بالحكومة الإندونيسية لتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل عمليات المراجعة المركزية لأكثر من 80% من مشاريع التنمية المحلية في 70,000 قرية. ومع ذلك، لا توضح بيانات الرصد الرسمية للمشروع ما إذا كان قد تم أيضاً توسيع نطاق النشر على مستوى المجتمع المحلي لنتائج مراجعة تلك الحسابات²¹. وعلى الرغم من توجيهها غير المتوازن، تبين هذه الدراسة أن النهج من القمة إلى القاعدة وكذلك النهج من القاعدة إلى القمة قد اتسما بالتأزر بدلاً من التناقض.

ثانياً، لننظر إلى التجربة الميدانية ذات التأثير الكبير التي قام بها بانرجي وشركائه من المؤلفين Banerjee et al، والتي تركز على لجان التعليم بالقرى في ولاية أوتار براديش بالهند (2010). لقد تعاون الباحثون مع منظمة هندية بارزة للمجتمع المدني مختصة بالتعليم لاختبار نهج توفير المعلومات حول نتائج التدريس بالمدارس للأهالي ولجان التعليم في القرى في جهود تستهدف تفعيل هذه اللجان لمحاولة تحسين الأداء المدرسي. وقد عقدت منظمة المجتمع المدني اجتماعات للأهالي شهدت حضوراً، ولكنها لم تسفر عن نتائج تعليمية. وتظهر النتائج التي توصل إليها من قاموا بالدراسة أن "توفير معلومات عن حالة التعليم ومؤسسات للمشاركة ليست كافية وحدها لتشجيع مشاركة المستفيدين في المدارس العامة" (5: 2010). وقد وثقت الدراسة أيضاً أوجه الضعف في القنوات الرسمية للمشاركة المجتمعية والرقابة. ففي هذه الولاية، تتألف لجنة التعليم بالقرية من مدير المدرسة، والرئيس المنتخب للحكم المحلي بالقرية، وثلاثة من الأهالي يتم اختيارهم من المسؤولين المحليين. وبالتالي فإن هذه اللجان - وفقاً للتصميم - لا تمثل هيئات رقابية مستقلة²². وإضافة إلى ذلك، وجدت الدراسة أن ربع الأعضاء من الأهالي قد نفوا تحديداً كونهم أعضاء، بينما كانت الغالبية العظمى من الأعضاء تعرف القليل عن لجنة التعليم بالقرية، وكان 92% من سكان القرية غير مدركين لوجود اللجنة²³. ومع ذلك، تعترف الدراسة أنه "من غير المحتمل أن يشارك المواطنون في العمل الجماعي ما لم يتوفر مسار ملموس للعمل" (4: 2010). وفي هذه الحالة، فإن مسار العمل هذا قد تمثل في تدريب الأهالي ليقوموا بتدريس القراءة والكتابة خارج المدارس العامة. وكان هذا هو التدخل الأكثر كثافة من بين التدخلات التي قامت بها الدراسة، وقد عرض خياراً قابلاً للتطبيق لأقلية من الأسر - يبين أن القيد الرئيسي لم يكن عدم اهتمام الوالدين بتعليم أبنائهم²⁴. وعلى الرغم من ذلك، "لم تسفر أي من التدخلات عن زيادة مشاركة الأهالي في نظام المدارس العامة" (21: 2010). وهذا يوحي بأنه لا القنوات القائمة لمشاركة الأهالي في المدارس، ولا التدخل لمحاولة تنشيطها، قد تمكنا من خلق بيئة تمكينية فعالة للرقابة المستقلة للمجتمع المحلي على المدارس العامة. وفي الواقع، فإن نوع المعلومات الذي تم التأكيد عليه في التدخل - ومضمون المناقشات الميسرة - يركز على نتائج تعلم الطفل بدلاً من التركيز على أداء المعلم أو المدرسة. بل وعلى الرغم من غياب العمل الجماعي للأهالي لمساءلة المدارس، فإن عنوان الدراسة، "الفجوات في البرامج التشاركية"، يعني ضمناً أن عملية الرقابة الرسمية للمدارس كانت تشاركية.

ثالثاً، في تحليل ما ورائي لنحو 500 دراسة في عمل شامل دال على البراعة، قام منصور وراو Mansuri and Rao ببحث التنمية التي تركز على المجتمع المحلي واللامركزية المحلية لمعالجة "أثر الجهود واسعة النطاق

المرتكزة على السياسات للبحث على المشاركة" (2013:2). وقد خلص الكثير داخل البنك الدولي إلى أن الدراسة وجدت أن التنمية المحلية التشاركية في كثير من الأحيان لا تعمل بفاعلية- فغالباً ما يتم الاستحواذ عليها من قبل النخب أو تؤدي إلى تأثيرات إنمائية متواضعة غالباً ما تكون منحازة اجتماعياً. غير أن الدراسة قد قصرت تركيزها صراحة على مشاريع "التنمية المحلية" من القمة إلى القاعدة، ولم تتناول المشاركة "العضوية"، من مستوى القاعدة إلى القمة. وإضافة إلى ذلك، فإن العديد من البرامج الإنمائية الرسمية واسعة النطاق، التي تسعى ظاهرياً للبحث على المشاركة أو التي تمول الحكومات المحلية، لا تتضمن إجراءات جوهرية لتعزيز المساواة، سواء انطلاقاً من مستوى القمة أو القاعدة²⁵. وقد تكون القدرة المحلية على الاستجابة للفرص المحتملة التي تتاح من أعلى محدودة — بما يمثل "فشلاً للمجتمع المدني" كما يطلقون عليه. ولذلك فإنه ينبغي ألا يكون أمراً مثيراً للدهشة بالنسبة للمحللين المعنيين بالمشاركة أن مثل تلك التدخلات ستكون ضعيفة في مواجهة إمكانية الاستحواذ عليها من قبل النخب. ويخلص المؤلفون إلى أن الجهود التشاركية التي تكون حساسة للسياق والتي يتم دمجها مع استخدام السلطة المركزية لتحسين استجابة الدولة — ومن ثم المساواة- هي بالفعل واعدة بدرجة كبيرة. لذا فإن نتائج الدراسة متسقة إلى حد كبير مع التركيز على المساواة الاجتماعية.

وهذه الممارسة بإعادة قراءة ثلاثة تقييمات بالغة التأثير تساعد في توفير المعلومات من أجل تطوير نهج أكثر دقة في التعامل مع مختلف أنواع جهود المساواة الاجتماعية. فالكثير من تدخلات المساواة الاجتماعية التي أسفرت عن نتائج هزيلة تستند إلى افتراضات رئيسية قد اتضح أنها ضعيفة، مثل: "المعلومات هي القوة"، "اللامركزية تجعل الحكومة أقرب إلى الشعب"، "المشاركة المجتمعية تنسم بالديمقراطية" و "صوت المجتمع يمكنه (بمفرده) التأثير على مقدمي الخدمات العامة." فالأدلة الميدانية تشير إلى أن هذه الفرضيات تحتاج إلى المزيد من التحديد:

أولاً، ما هو نوع المعلومات التي يمكن بالفعل أن تؤدي إلى تمكين الفقراء؟

◀ ينبغي أن ينظر إلى المعلومات باعتبار أنه يمكن أن يتم العمل استناداً إليها²⁶. وكي يكون المواطنون قادرين على العمل استناداً إلى هذه المعلومات، هناك حاجة لبيئة تمكينية تقلل من مستوى الخوف من الأعمال الانتقامية²⁷. وتزيد حوافز العمل كاستجابة للمعلومات مع تزايد احتمال أن تستجيب الدولة بالفعل عندما يتم الإعراب عن الصوت.

ثانياً، ما نوع اللامركزية الذي يمكن أن يجعل الحكومة أقرب إلى الشعب؟

◀ فقط تلك الحكومات المحلية التي يتم دفعها لأن تكون أكثر ديمقراطية هي التي يرجح أن تصبح أكثر استجابة عندما يتم تعزيزها من خلال زيادة التمويل والسلطة التي تأتي نتيجة اللامركزية²⁸.

ثالثاً، ما نوع المشاركة المجتمعية التي يرجح أن تمثل المستبعدين اجتماعياً؟

◀ من الضروري توافر بيئات تمكينية تشجع بشكل فعال الإعراب عن الصوت والتمثيل لهؤلاء الذين قد يكونوا في الأحوال العادية مستبعدين بسبب النوع، أو العرق، أو الانحياز الطبقي.

رابعاً، ما نوع الرقابة المجتمعية التي يمكن أن تواجه "الاحفاق الحكومي"²⁹؟

◀ إن الأصوات المحلية التي تقوم، بمفردها، بتحدي السلطات غير الخاضعة للمساءلة، يرجح أن يتم إما تجاهلها أو اخمادها. فتحت أي ظروف يمكن للإعراب عن الصوت أن يغير ميزان القوى؟ إن الفعل الذي يقوم به المواطنون

والذي يتمتع بمساندة حلفاء الحكومة القادرين والراغبين في المشاركة، أو الذي يشمل تشكيل صلات مع مواطنين آخرين مناظرين لبناء قوة موازية، لديه فرصة أكبر كثيراً في التصدي للإفلات من العقاب.

وبشكل موجز، فإن التدخلات "من جانب الطلب" التي تركز على المعلومات وتكون مقتصرة على المستوى المحلي – ما يمكن أن يطلق عليه النهج التكتيكية – تميل لأن تكون مستندة إلى افتراضات غير واقعية. وفي المقابل، فإن ما يمكن أن يطلق عليه النهج الاستراتيجية للمساءلة الاجتماعية تدمج الوصول إلى المعلومات مع البيئات التمكينية للعمل الجماعي التي توسع نطاق التطبيق وتشمل التنسيق مع الإصلاحات الحكومية التي تشجع استجابة القطاع العام الفعلية عندما يتم الإعراب عن الصوت.

وتتضح أهمية هذا التمييز بين النهج التكتيكية والاستراتيجية للمساءلة الاجتماعية عند النظر إلى مجموعة الأدلة التي تجد آثاراً إيجابية ملموسة. ويجمع الجدول 1 النتائج المستمدة من طائفة واسعة من البلدان والقطاعات. وفيما يتعلق بمجالات القضايا، تتجمع هذه الأدلة للآثار الإيجابية الملموسة في مجالات التعليم والموازنة التشاركية وإدارة المياه في البلدان ذات الحكومات المنتخبة التي تقوم بالاستجابة على الأقل شكلياً³⁰. ولا تدعي هذه اللوحة عن الأدلة أنها كاملة، وهي تقتصر على الدراسات الكمية، مع تركيز على التجارب الميدانية. وبينما لا تسمح المساحة بتحليل مفصل لهذه المجموعة من الأدلة، تبرز أنماط أوسع للتفاعل ما بين الإعراب عن صوت المواطن واستجابة الدولة.

جدول 1:

الأدلة بشأن المساءلة الاجتماعية: الآثار الإيجابية (الدراسات القائمة على أعداد كبيرة فقط large N studies)

القطاع	البلد	الأداة	التأثير	المصادر الرئيسية
التعليم*	أوغندا	نشر المعلومات	تسرب أقل	Reinikka & Svensson (2004, 2011)
التعليم+	أوغندا	الرصد التشاركي	النتائج التعليمية	Barr et al (2012)
التعليم+	كينيا	تعيين المدرسين عن طريق المجتمع المحلي	جهود المدرسين والنتائج التعليمية	Duflo et al (2012)
التعليم+	الهند	نشر المعلومات الخاصة بالتمويل وأدوار الأهالي	جهود المدرسين والنتائج التعليمية	Pandey et al (2011)
التعليم+	إندونيسيا	الإشتراك في حوكمة للمدارس	النتائج التعليمية	Pardhan et al (2011)
الحكم المحلي*	البرازيل	الموازنة التشاركية	تخفيض نسبة وفيات الأطفال الرضع	Gonçalves (2013) Touchton & Wampler (2013)
الحكم المحلي*	المكسيك	الموازنة التشاركية	زيادة تغطية الخدمات الأساسية	Díaz-Cayeros et al (2013)
الحكم المحلي*	الهند	الموازنة التشاركية	تحسين الاستهداف	Besley, Rao, Pandey (2005), Heller, Harilal, & Chaudhuri (2007)

Björkman & Svensson, (2009), Björkman, de Walque, Svensson (2013)	تحسين النتائج الصحية	الرصد التشاركي	أوغندا	الصحة+
Ferraz and Finan (2008)	المساءلة الانتخابية	نشر معلومات التدقيقات	البرازيل	الانتخابات المحلية* +
Shankar (2010)	سرقة أقل للأجور	التدقيقات الاجتماعية	الهند	الأشغال العامة*
Olken (2007)	تسرب أقل لأموال الطرق	نشر المراجعات محليا	اندونيسيا	الأشغال العامة*
Narayan (1995)	الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالاستدامة	الاشترك في الحوكمة Co-governance	Int'l	المياه*
Krishna & Uphoff (2002), Uphoff & Wijayaratra (2000), Isham & Kähkönen (2002)	الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالاستدامة	الاشترك في الحوكمة Co-governance	الهند وسريلانكا	المياه*
Peisakhin & Pinto (2010)	الوصول إلى بطاقات حصص التموين بدون رشاوي	الوصول إلى المعلومات	الهند	الدعم المستهدف للأغذية* +

* برامج أو سياسات واسعة النطاق
+ تجربة ميدانية

تحليل ما تفيد به الدراسات بشأن الأدلة المتعلقة بالمساءلة الاجتماعية

استناداً إلى ما ورد في الجدول 1، من المفيد عرض عدة حالات عما إذا كانت عمليات المساءلة الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى آثار إنمائية ملموسة، وكيفية حدوث ذلك، بتوضيح السلاسل السببية لكل منها³¹. ويلاحظ أن مدى اعتبار كل حالة استراتيجية "بشكل كامل" يختلف، وقطعاً فإنها لا تشكل مجتمعة "إثباتاً" لتعميمات محددة من شأنها أن تحتفظ بصحتها عبر سياقات متنوعة. ولكن المزج بين سعة نطاق هذه الأدلة وعمقها يدعم الفرضية القائلة بأن النهج الاستراتيجية واعدة أكثر من النهج التكتيكية في التوصل إلى آثار إنمائية ملموسة.

1) الحملة الإعلامية بشأن الإنفاق على التعليم في أوغندا: ربما كانت الدراسة الأكثر تأثيراً التي توضح الآثار الإيجابية للمموسة لتدخلات "المعلومات من أجل المساءلة" هي تحليل رينكا وسفينسون Reinnika and Svensson للنشر العام للمعلومات بشأن التمويل على مستوى المدارس في أوغندا (2004). وقد أظهرت المسوح الاستقصائية لتتبع الإنفاق العام وجود معدلات مرتفعة ومنظمة للتسرب، بما يقوض الجهود الرامية إلى زيادة الاستثمار في التعليم. ثم حاولت حملة إعلامية زيادة التوعية للأهالي بالمنح الإجمالية للمدارس. وقد أظهر التحليل الإحصائي وجود ارتباط واضح بين المسافة بين المدرسة وموقع توزيع الصحف وبين الجزء الذي يصل إلى المدرسة من المنح الإجمالية، مما أدى إلى تخفيض شديد في الحصة التي بددت من الأموال. وكانت هذه التجربة ذات تأثير كبير في توفير المعلومات التي استند إليها تقرير التنمية في العالم لعام 2004 بشأن "الطريق القصير" لتوفير المزيد من المساءلة في توفير الخدمات. إلا أن عنصرين رئيسيين لم يرد توضيحهما بشكل مباشر في السلسلة السببية. أولاً، لقد افترضت الدراسة دور المشاركة بدلاً من توثيقه أو شرحه³². ثانياً، أضاف تحليل لاحق البعد السياقي المرتبط "بجانب العرض"، نظراً لأن الحكومة كانت تقوم بشكل متزامن بمنح أولوية لتحقيق زيادات حادة في معدلات الإلحاق بالمدارس والإنفاق – التي حصلت أيضاً على اهتمام الأهالي (Hubbard 2007: 3).

2) الموازنة التشاركية للبلديات في البرازيل: وفيما يتعلق بالمثل الثاني على المسار السببي الذي يمكن للمساءلة الاجتماعية أن تعزز من خلاله آثاراً إنمائية ملموسة، فإنه يستند إلى عقدين من الممارسة المؤسسية واسعة النطاق في مختلف الأنحاء على الصعيد الوطني (بدلاً من تجربة ميدانية). فهناك بلديات متعددة في البرازيل قد أخذت في القيام بالموازنة التشاركية لفترات ممتدة، بدأت منذ أكثر من عقدين (169 من 5,561 اعتباراً من عام 2000، بنسبة 27 في المائة من السكان)³³. وبشكل مستقل، قامت دراستان على الصعيد الوطني بمقارنة المؤشرات الاجتماعية في البلديات البرازيلية مع وبدون هذه العملية المستفيضة لتضمين مدخلات المواطن مباشرة في عمليات صنع القرار لتخصيص الموارد للبلديات³⁴ (Gonçalves 2013, Touchton and Wampler 2013). وقد خصصت البلديات التي أدرجت الموازنة التشاركية حصة أكبر من التمويل لخدمات الصرف الصحي والصحة، مما أدى إلى تخفيض معدلات وفيات الأطفال الرضع (مع تثبيت نصيب الفرد الواحد من الميزانيات). وبينما تختلف عمليات الموازنة التشاركية على نطاق واسع في الممارسة العملية، فعند موازنة الآثار، فإن آثارها الإيجابية تبدو واضحة. وتجد الدراسات أن الموازنة التشاركية تشجع السلطات على توفير الخدمات التي تلبى احتياجات المواطنين غير الممثلين بقدر كاف بخلاف ذلك، وتؤدي عملية المناقشات أيضاً إلى خلق مراجعات متكررة من جانب المواطنين لمتابعة الوعود بالإجراءات الحكومية. وتؤكد هذه المجموعة من البحوث أيضاً الأفق طويل المدى والمسارات المكررة التي يتطلبها الوصول إلى تحقيق آثار إنمائية ملموسة.

3) الرصد المجتمعي للعيادات الصحية في أوغندا بالإضافة إلى التعاقد المحلي التداولي: قامت التجربة الميدانية المؤثرة جداً التي أجراها بيرجمان وسفينسون Björkman and Svensson في أوغندا بالعمل مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتشجيع التعاقد المحلي بين المجتمعات المحلية والعاملين المحليين في مجال الصحة في عشرات من القرى الأوغندية. وبعد تطبيق تجريبي واسع النطاق، تم اختبار عملية رصد مجتمعية ترمي إلى تشجيع الإعراب عن الصوت وتجنب الاستحواذ من النخبة وتيسير حوار دوري مع العاملين في مجال الصحة ("اجتماعات

التواصل "interface meetings"). وكانت الآثار هائلة، بما في ذلك خفض معدل وفيات الرضع (33%) في مراكز العلاج في المجتمعات المحلية، وزيادة استخدام خدمات العيادات الخارجية (20%)، والتحسين الشامل لممارسات العلاج الصحي (معدلات التلقيح، ووقت الانتظار، والتعب عن العمل). وقد أمكن تحقيق ذلك عن طريق الإعراب عن الصوت، وذلك من خلال مناقشة مجتمعية تنسم بالشمول وتقييم لأداء الخدمات، وتعزيز ذلك من المحاورين الذين سهّلوا التفاوض مباشرة بشأن الإجراءات المتوقعة مع موفري الخدمات، الذين حصلوا على المعلومات من خلال الإعلان العام عن التباين ما بين تصورات العاملين في مجال الصحة والمجتمع المحلي للأداء العام³⁵. وتمثلت الحوافز الرئيسية في المكافآت والجزاء الاجتماعية. وبعد مرور سنوات على هذه الدراسة الأولية، أجرى الباحثون مقارنة بعد ذلك للمتابعة بين الجهود الرامية إلى تشجيع مراقبة المستفيدين مع الوصول إلى المعلومات حول سلوك الموظفين وبدون الوصول إلى هذه المعلومات، حيث وجد أن هذه المعلومات هي في الواقع بالغة الأهمية لتمكين أصحاب المصلحة من اتخاذ إجراءات لتحسين الخدمات (Björkman, De Walque and Svensson 2014). ولا تشير الأدبيات الدولية إلى ما إذا كانت هذه التجارب الميدانية قد أثرت على السياسات الصحية في أوغندا، ولكنها ألهمت جهود التكرار المتماثل في سيراليون (Hall, Menzies and Woolcock 2014). وتشير هذه الحالة إلى أن بطاقات التقارير ليست جميعاً متماثلة. على سبيل المثال، على عكس التدخل الخاص بالتعليم الذي ناقشه بانيرجي وشركائه من المؤلفين Banerjee et al (2010) والذي تم التطرق إليه أعلاه، فإن هذه التجربة قد تضمنت تركيزاً أساسياً على أداء موفري الخدمات و"العقود المجتمعية" الصريحة والتي جاءت كنتيجة للتفاوض وقامت بتحديد كيف يتم تحسين الخدمات، فضلاً عن انتخاب ممثلين للمجتمعات المحلية في عملية الرقابة اللاحقة. وفي الواقع، "فقد تم حل أكثر من ثلث لجان الرقابة المحلية [التي كانت غير فعالة سابقاً] وانتخاب أعضاء جدد عقب التدخل" (2009:747).

4) تطبيق قانون الحق في الوصول إلى المعلومات بالهند على البرامج الاجتماعية: على الرغم من التفاؤل واسع النطاق فيما يتعلق بانتشار قوانين الوصول إلى المعلومات العامة، إلا أن دراسات قليلة توثق كيف يمكن لهذه القوانين أن تعزز إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة. وقد اختبر بيساخين وبينتو (Peisakhin and Pinto 2010) قانون الحق في الوصول إلى المعلومات في الهند من خلال تجربة ميدانية قامت بمقارنة الاستراتيجيات المختلفة للمواطنين ذوي الدخل المنخفض في التقدم للحصول على بطاقات الحصص التموينية للأغذية. فقد تجاهل البيروقراطيون معظم مقامي الطلاب، ولكن أولئك الذين قدموا أيضاً طلبات للحصول على المعلومات الرسمية حول كل حالة، وحول أوقات استكمال الإجراءات على مستوى المنطقة، قد حققوا نجاحاً بشكل ثابت. وكانت الرشوة وحدها هي التي أدت إلى نتائج قابلة للمقارنة. ومع ذلك فإنه لفهم الآلية السببية، كان الأمر يتطلب أسلوباً مختلفاً. فباستخدام الإثنوغرافيا (الأنثروبولوجيا الوصفية) المؤسسية، يمكن للباحثين التعرف على الأسرار الداخلية للعمل أو الصندوق الأسود داخل الوكالات الحكومية التي توجد في الواجهة لتحليل العوامل المحددة لسلوك العاملين في القطاع العام³⁶. وفي هذه الحالة، تضع الدراسة افتراضية بأن البيروقراطيين متوسطي المستوى يخافون أن عدم الامتثال مع قانون الوصول إلى المعلومات قد يبطئ من مسارهم في التقدم المهني³⁷. ويعد قانون الحق في الوصول إلى المعلومات في الهند أيضاً استثنائي من حيث أن الإداريين الذين لا يمثلون من المحتمل أن يتعرضوا لغرامات شكلية.

5) التنمية المرتكزة على المجتمع المحلي والأشغال العامة في القرى في اندونيسيا. هذا البرنامج لتنمية المجتمعات الريفية في مختلف أنحاء البلاد، الذي عرف أولاً باسم KDP، ثم باسم PNPM بعد ذلك، قد اتبع استراتيجية أدت إلى إيجاد بيئات تمكينية من أجل الموازنة والمراقبة التشاركية على مستوى المجتمع المحلي، أساساً للأشغال العامة المحلية ولاحقاً لبرامج الصحة والتعليم. وأدى البرنامج إلى زيادة الاستهلاك والوصول إلى الرعاية الصحية للأسر الفقيرة والحد من الفقر في جميع المقاطعات الفرعية حيث كان يجري تطبيقه، لا سيما في المجتمعات المحلية الأكثر فقراً والأكثر بعداً – على الرغم من أن أعضاء المجموعات المهتمشة لم تستدق بنفس قدر استفادة الآخرين (PNPM 2012). وتضمن البرنامج مستويات منخفضة نسبياً من الفساد، لا سيما بالمقارنة مع البرامج الحكومية الأخرى، وكانت العوامل السببية تشمل الشفافية المحلية، والمشاركة الواعية، والمدرسين المحليين، وعمليات التدقيق المركزية، والرصد

والتقييم المكثف (Guggenheim 2006, Friedman 2013). وكانت مستويات المشاركة المجتمعية عالية، بما في ذلك النساء، على الرغم من انخفاض الآثار الجانبية لتحسين الوصول إلى المعلومات والحوكمة التي تتعلق ببرامج أخرى (PNPM 2012).

6) **جلسات الاستماع للتدقيقات الاجتماعية الاجتماعية في الهند.** يعد إدراج جلسات الاستماع للمراقبة المجتمعية العامة في قانون الحق في العمالة الريفية الوطني في الهند من أهم الأمثلة على مبادرات المساءلة الاجتماعية الشعبية التي أثرت على السياسة الوطنية. وبسبب النظام الفيدرالي في الهند، فإن الولايات تمارس درجة عالية من الاستقلالية في تفسير وتنفيذ أحكام هذا القانون. ففي ولاية راجستان، على سبيل المثال – التي كانت أول من استضاف عملية التدقيق الاجتماعي الشعبي – اصطدمت الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ القانون بمقاومة من الساسة المحليين (Pande 2014). وأصبحت ولاية أندرا براديش هي الولاية الوحيدة التي التزمت حكومتها بإضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجية التدقيق الاجتماعي، متجاوزة الحكومة والسياسيين المحليين، باستخدام جهاز بيروقراطي منضبط نسبياً لخلق البيئة التمكينية المحلية اللازمة لجلسات الاستماع العلنية المتكررة وعلى نطاق واسع لمراقبة برنامج العمالة الريفية (Aiyar et al, n.d., 2013, Maoirano 2014). وأدت هذه العملية إلى تحسين أداء برامج التنمية الريفية، مقارنة بالولايات حيث تم الاستحواذ على عمليات التدقيق الاجتماعي أو لم يتم تنفيذها (Shankar 2010).

4. فك التشابك ما بين النهج التكتيكية والاستراتيجية

وخلص القول، إن عملية إعادة تفسير الأدلة التجريبية للأثار القوية والضعيفة للمساءلة الاجتماعية تشير إلى أن هناك نطاقاً واسعاً من جهود التغيير التي تجري تحت مظلة المساءلة الاجتماعية والتي لا تتبع جميعها نفس نظرية التغيير. وفي المقابل، تقترح عملية إعادة التفكير هذه إعادة صياغة الافتراضات الرئيسية التي تسترشد بها المساءلة الاجتماعية لتندرج في فئتين متميزتين تماماً: التكتيكية والاستراتيجية (انظر الجدول 2). ويبرر هذان المصطلحان إلى تعاريف صريحة. فعلى المستوى الأكثر عمومية، تقوم الاستراتيجيات بربط الإجراءات المنسقة مع الأهداف، مع رؤية كلية (ماكرو) للعملية في مجملها، بينما تشير التكتيكات إلى إجراءات محددة على المستوى الجزئي (micro). ويتم تعريف النهج "الاستراتيجية" في هذا السياق كنهج تتضمن نظرية للتغيير تأخذ في الاعتبار العلاقة بين الإجراءات المؤيدة للتغيير والأهداف النهائية عن طريق تحديد الروابط المتعددة في السلسلة السببية. بينما تقتصر النهج "التكتيكية" على حلقة محددة في السلسلة السببية³⁸.

وتتمثل الحجة هنا في أن اتباع نهج تكتيكي للمساءلة الاجتماعية يؤكد على نشر المعلومات على المستوى المحلي بشأن نتائج توفير الخدمات وتخصيص الموارد لأصحاب المصلحة غير الممثلين بصورة كافية – بشكل يدخل حصرياً في سياق "جانب الطلب" – هو أمر يستند إلى افتراضين غير واقعيين. الافتراض الأول هو أن الأشخاص الذين حرموا من الإعراب عن صوتهم، والذين يفتقرون إلى القوة سينظرون إلى المشاركة عن طريق الإعراب عن صوتهم باعتبارها تنطوي على فوائد تفوق التكلفة (إذا ما تم الاعتراف بالتكلفة على الإطلاق). أما الافتراض الثاني فإنه حتى في حالة الإعراب عن الأصوات في النطاق المحلي للمطالبة بالمساءلة، فإن العمل الجماعي سيكون له نفوذاً كافياً للتأثير على أداء القطاع العام - حتى في ظل غياب حلفاء خارجيين لديهم القوة المتصورة أو الفعلية لإحداث فارق.

جدول 2: النهج التكتيكية والاستراتيجية تجاه المساءلة الاجتماعية

▶ تنطوي النهج التكتيكية على:

- تدخلات محدودة
- الاقتصار على الإعراب عن الأصوات المجتمعية
- افتراض أن توفير المعلومات وحدها يمكن أن يدعو إلى التحرك الجماعي مع توافر قوة كافية للتأثير في أداء القطاع العام
- الاقتصار على النطاقات المحلية

▶ تنطوي النهج الاستراتيجية للمساءلة الاجتماعية على:

- تكتيكات منسقة متعددة
- بيانات تمكينية للتحرك الجماعي، للحد من المخاطر المتصورة
- تنسيق الإعراب عن أصوات المواطنين مع الإصلاحات الحكومية التي تعزز استجابة القطاع العام (أن يصاحب الإعراب عن الصوت القوة لفرض التطبيق أو "صوت تحميه أسنان") (voice plus teeth)
- توسيع نطاق التطبيق بشكل تصاعدي (رأسياً) أو بشكل عابر (أفقياً)
- عمليات تكرارية، قد تكون موضع تنازع بشأنها، ومن ثم تكون غير منسقة

وعلى النقيض من ذلك، فإن النهج الاستراتيجية للمساءلة الاجتماعية تقوم بالتركيز على نشر المعلومات التي ينظر إليها بوضوح من قبل المستخدمين بوصفها قابلة لاتخاذ اجراءات فعلية بناء عليها، بالتنسيق مع تدابير تمكن العمل الجماعي بفاعلية، وتؤثر على الحوافز لموفري الخدمات، و/أو تؤدي لتقاسم السلطة على تخصيص الموارد³⁹. كما تقترح هذه الافتراضية أيضاً أن استراتيجيات المساءلة الاجتماعية التي تتمكن من توسيع نطاق الإعراب عن الصوت بشكل تصاعدي بما يتجاوز النطاق المحلي، وفي الوقت نفسه تؤدي إلى تعزيز قدرة الدولة على الاستجابة عندما يتم الإعراب عن الصوت (أي توفير الدفاع عن الصوت أو الأسنان) تكون واحدة بدرجة أكبر.

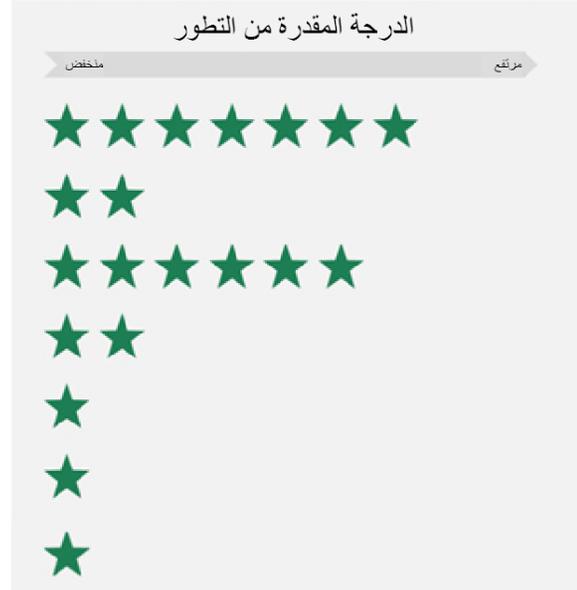
هذا التمييز ما بين التكتيكي والاستراتيجي له انعكاسات هامة بشأن كيفية تقييم الأدلة. فالتدخلات التكتيكية، المحلية الطابع، والتي تعتمد على الإعراب عن الصوت فقط، تعد صور ضعيفة للغاية من المساءلة الاجتماعية. ففي سياق شروط العلاج والمراقبة، يمكن النظر إليها بوصفها 'جرعة ناقصة'⁴⁰. ولنتذكر التشبيه السابق، فإذا فشلت جرعة صغيرة، أو عدد غير كاف من جرعات التفريجات في منع مرض، فإن هذا لا يستبعد إمكانية أن جرعات أكبر أو تمنح لعدد أكثر من المرات يمكن أن تكون أكثر فعالية. فهناك حاجة للوصول إلى ما يمثل الكتلة الحرجة، وهذا قد يتطلب وقت إنجاز كبير lead time (كما هو الحال في مختلف تجارب الموازنة التشاركية في البرازيل). وقد يكون مسار التأثير أيضاً منقطعاً جداً، وربما يتبع منحنى J-curve (Woolcock 2013). وفضلاً عن ذلك، فإن النهج القائمة على الإعراب عن الصوت فقط، والمركزة على المعلومات، تميل لأن تركز على الأعراض بدلاً من الأسباب الكامنة المرتبطة "بالإخفاق الحكومي" (على سبيل المثال، تغيب المدرس أو الممرضة). وبمقدار ما تعتمد آفاق استراتيجيات المساءلة الاجتماعية لتغيير واجهات التواصل ما بين الدولة والمجتمع على تعزيز قدرة الدولة على الاستجابة لما يتم الإعراب عنه من الأصوات، فإن الإعراب عن الصوت يحتاج إلى أن يكون متأزراً مع استراتيجيات الإصلاح الحكومية الأخرى – مثل تعزيز استقلالية وقدرة أجهزة المراقبة الأخرى، وكذلك الوصول أكثر إلى سيادة القانون بشكل عام⁴¹.

ويتيح هذا التمييز بين النهج التكتيكية والاستراتيجية للمساءلة الاجتماعية للمرء أن يعود إلى فكرة "إثبات المفهوم" وتقييم المرحلة التي بلغت المساءلة الاجتماعية من حيث تطورها كنهج عملي للتغيير المؤسسي (انظر الشكل 1). وتوحي الأدلة، التي تأتي من مجموعة واسعة من السياقات ومجالات القضايا المشار إليها في الجدول 1، بأن المساءلة الاجتماعية يمكنها أن تحقق اسهاماً، وتشير إلى إحراز درجة عالية من التقدم نحو إثبات المفهوم. وقد أسهم أيضاً التطبيق التجريبي واسع النطاق والاختبارات الميدانية للتدابير المطبقة للمساءلة الاجتماعية إلى حد كبير في فهم مواطن القوة وكذلك القيود المرتبطة بأدوات محددة (مثل بطاقات الأداء المجتمعي community scorecards). إلا أن الأدلة المتاحة توحي بأنه قد تحقق تقدم أقل كثيراً نحو فهم كيفية عمل استراتيجيات المساءلة الاجتماعية⁴². وقد تناولت البحوث بدرجة مقتضبة للغاية دور تعزيز البيانات التمكينية للعمل الجماعي والدور المركزي للخوف في الكثير من السياقات. وتعد آليات الانتصاف لمعالجة المظالم التي لديها قوة تطبيق أو أسنان (with teeth) نادرة بشكل ملحوظ (Gauri 2013). وإضافة إلى ذلك، فإن الإسهامات الرئيسية المحتملة التي يمكن أن يحققها توسيع النطاق نحو دمج رأسي لرصد ورقابة المجتمع المدني لم تلق اهتماماً، وكذلك أيضاً الصياغة المنسقة والمستمرة للإعراب عن المساءلة على جانبي "الطلب" والعرض". وفي المجمل، فلقد تحقق تقدم في الأدلة على مفهوم المساءلة الاجتماعية إلى حد كبير على مدى العقدين الماضيين، ولكن تبقى فجوات كبيرة – جزئياً لأن الكثير مما قد تم توثيقه بشكل متعمق ينطوي على 'جرعات أقل من اللازم'. وربما يمكن للمرء أن يقول أن نهج المساءلة الاجتماعية آخذ في التوصل إلى المرحلة "الوسطى المبكرة"، كما هو مبين في الشكل 1.

الشكل 1: هل وصلت المساءلة الاجتماعية إلى المرحلة "الوسطى المبكرة"؟

أبعاد تطور المساءلة الاجتماعية

- إثبات المفهوم
- استراتيجيات التغيير المرتبطة بسياق محدد
- التطبيق التجريبي وأدوات تطبيق الاختبارات الميدانية
- البيئات التمكينية للتحرك الجماعي
- توسيع النطاق تصاعديا والدمج الرأسي للرصد
- الآليات الفعالة للانتصاف من المظالم
- الإعراب عن المطالب مع الإصلاحات على «جانب العرض»



5. فرضيات للمناقشة بشأن المساءلة الاجتماعية

إذا كان من الممكن القول بأن المساءلة الاجتماعية آخذة في التوصل إلى المرحلة "الوسطى المبكرة" من تطورها، فإن التمييز ما بين التكتيكي والاستراتيجي ليس الإطار المفاهيمي البديل الوحيد الذي يمكن أن يساعد على تسليط الضوء على الفرص والعقبات فيما يتعلق بتعزيز تأثير المساءلة الاجتماعية. وحتى الآن، اتخذ المسار الرئيسي لفكر التنمية بشأن كيفية سد الثغرات المتعلقة بالمساءلة النهج الاستنتاجي، مستورداً مفاهيم مثل نظرية "الوكيل-الموكل" "principal-agent theory" التي لم تكن مصممة للتعامل مع الموكلين المتعددين في حالة المساءلة الاجتماعية وكذلك الضوابط والتوازنات الرقابية والمساءلة المتبادلة⁴³. وقد يكون النهج الاستقرائي لتطور المفهوم أكثر ملاءمة من أجل توفير المعلومات للبحث المستقبلي بشأن الديناميكيات السببية التي تدفع تأثير المساءلة الاجتماعية. ولتوفير سياق للتمييز بين التكتيكي/والاستراتيجي، ترد هنا سلسلة من المقترحات التحليلية والمفاهيمية الإضافية للمناقشة والبلورة، وقد تم وضع هذه المقترحات في بدايتها بشكل استقرائي استناداً إلى جهود المساءلة الاجتماعية في المكسيك سواء من القمة إلى القاعدة أو انطلاقاً من القاعدة على مدى أكثر من عقدين (Fox 2007b).

الحملة أكثر استراتيجية من التدخلات

يستخدم مفهوم "التدخل" على نطاق واسع لوصف مبادرات المساءلة الاجتماعية من القمة إلى القاعدة، استجابة للمعادلة الصارمة التي تستخدم على نطاق واسع مع التجارب العشوائية المحكومة. وتميل تدخلات المساءلة الاجتماعية التي يتم دراستها من خلال تقييمات التأثير إلى أن تكون إجراءات في نطاق محدود زمنياً ومكانياً تنفذ لمرة واحدة. ونادراً ما يتم جمعها مع غيرها من المبادرات التي تنطوي على العديد من الجهات الفاعلة، ويرجع ذلك أساساً إلى أنه من وجهة نظر التحليل الإحصائي، إذا قام المرء بإدماج التدخلات مع الإجراءات أ، وب، وج، يصبح من غير الممكن أن يتم عزل تأثيره على نحو كاف⁴⁴. كما يرتبط مصطلح "تدخل" ارتباطاً وثيقاً بوصف قوي – يتمثل في أنه خارجي – وهو ما يمكن للمرء أن يقارنه مع نهج الشراكة الأكثر تضميناً للسياق. وإضافة إلى ذلك، فإن التدخلات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنهج التكتيكي وليس الاستراتيجي، الذي لا تصلح سماته المتعلقة 'بالتعلم عن طريق الممارسة' ومراحله المتعددة للتمييز المحدد بين مجموعات التحكم والتجريب وكبديل لذلك، فإن أداة التحليل القائمة على السلسلة السببية تعد ذات صلة بشكل خاص هنا، حيث أنها يمكن أن توضح ديناميكيات التغيير التي تنطوي على مراحل وجهات فاعلة متعددة (على سبيل المثال، Joshi 2013b) وهذا النهج مماثل لما يسميه علماء العلوم السياسية "تتبع العمليات" "process tracing". وهذا النهج أكثر توافقاً مع تحليل الحملات – وهو مصطلح يستخدم أقل من اللازم في مجال المساءلة الاجتماعية. ففكرة حملة تنطوي بشكل متأصل على محاولة لهندسة التغيير، يصاحبها عادة مجموعة من الانتقالات والتنازعات. ولننظر في الاستخدامات المختلفة للمصطلح – فحملة عسكرية تنطوي على التنازع على السلطة بالقوة، وحملة انتخابية تنطوي على التنازع على الأصوات عبر طرح الأفكار والتنظيم الجماعي، وحملة إعلامية تنطوي على تغيير الممارسات والآراء الجماعية والممارسات من خلال الصور والرسائل الجريئة. وخلاصة القول في هذا الشأن، أن التدخلات على مستوى المشروع تسعى لتشجيع التغيير في نطاق حدود واضحة، بينما تسعى الحملات للتغيير الأوسع نطاقاً بشكل استراتيجي.

الشفافية المستهدفة تساعد في تحديد كيف يمكن للمعلومات أن تقوم بإعادة توزيع القوة

يميل النهج التكتيكي للمساءلة الاجتماعية إلى أن يفترض أن الجهات الفاعلة الخارجية يمكنها التنبؤ بأي أنواع البيانات ستكون الأكثر أهمية في تنشيط أصحاب المصلحة الذين كانوا سلبيين في السابق. وقد يكون أكثر فائدة أن نستقي من مفهوم "الشفافية المستهدفة"، التي تركز تحديداً على المعلومات التي يمكن الوصول إليها والتي ينظر إليها بوصفها

مفيدة وقابلة لأن تكون أساساً للعمل من قبل أصحاب المصلحة، والتي يمكن أن يتم دمجها في ممارساتهم الروتينية (Fung, Graham and Weil 2007). ووفقاً لوجهة النظر هذه، فإن الكشف عن المعلومات يؤثر على العمل من خلال تغيير تصورات الجهات الفاعلة، بواسطة تحليل اقتصادي سياسي لمختلف المصالح التي تتصل بالأمر. وبتعبير آخر، فإنه من غير الواقعي افتراض أن المعلومات التي لا يتم ربطها مع مسارات ذات مصداقية للتغيير ستتغلب على العقبان المعروفة جيداً أمام التحرك الجماعي. وهذا التأكيد، المرتكز على المستخدم، على المعلومات القابلة لأن تشكل أساساً للعمل يتناقض بشدة مع التفاؤل المنتشر بأن الكميات الأكبر من البيانات التي يمكن الوصول العام إليها ستؤدي بشكل متواصل إلى تشجيع الحكم الرشيد.

الإعراب عن الصوت يحتاج إلى التمثيل فضلاً عن التجميع

تميل أدبيات المساءلة الاجتماعية إلى الإشارة إلى الإعراب عن الصوت بدون تعريف ذلك. وفي الممارسة، يمكن أن يكون الإعراب عن الصوت عبر طرائق كثيرة مختلفة، تتراوح من الضعيفة إلى القوية، ومن النطاق المحدود إلى النطاق الواسع، ومن تلك المتحيزة اجتماعياً إلى تلك التي تتسم بدرجة أكبر من الشمول. وقد يعتبر بعض صناعات السياسات أن الدراسات الاستقصائية على المستوى المحلي التي تظهر "رضا المستفيدين" – من خلال تجميع استجابات فردية متعددة لأسئلة تطرح من أعلى – "تعد" على أنها إعراب عن الصوت⁴⁵. وفي المقابل، فإن جماعات المصالح العامة تميل لأن تفهم الإعراب عن الصوت بشكل جماعي أكثر وقائم أكثر على توسيع النطاق. وقد أدى انتشار التجريب مع وسائل التواصل الاجتماعي إلى جعل "توسيع النطاق" للإعراب عن الصوت أسهل في السياقات التي تكون غالباً غير مرحبة. وعلى الرغم من أن ما تنتجه تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من تمكين للإعراب عن الصوت يمكن بالطبع أن يلعب دوراً في صياغة جدول الأعمال، فإن الأصوات التي تستند إلى حشد المصادر (crowd-sourced voices) لديها قدرة محدودة على التفاوض مع السلطة بشأن ما يمكن القيام به حيال جداول الأعمال الجديدة. ففي حالة ما إذا تمكن المجال السياسي الذي يوجده الإعراب عن الصوت أن يجعل من الممكن للمستفيدين أن يحصلوا على مقعد على الطاولة، وعندما يتحقق ذلك، فمن الذي سيقدر من الذي يجلس للتفاوض نيابة عن تلك الأصوات التي تسعى لأن تصبح مسموعة؟ وكيف يمكن أن يحدث الانتقال بتوسيع النطاق من تجميع الأصوات إلى تمثيلها؟⁴⁶ تنطوي هذه العملية ليس فقط على أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يتحدثون في نفس الوقت، ولكن أيضاً توحيد المنظمات التي يمكن أن تساهم في عملية توسيع النطاق للارتقاء بمستوى هذه المداولات والتمثيل كذلك – وبشكل خاص، للمنظمات القائمة على عضوية الجماهير والتي تتسم بالديمقراطية الداخلية⁴⁷.

ويثير هذا تساؤلاً بشأن كيفية معالجة تحدي "اخفاق المجتمع المدني" – السياقات الاجتماعية ذات القدرة المحدودة على العمل الجماعي المستقل والمؤيد للمساءلة (Mansuri and Rao 2013). وعندما تكون تقاليد الارتقاء بالتنظيم الذاتي ضعيفة، أو تكون حرية تشكيل الجمعيات محدودة، أو تزيد الخلافات اللغوية والثقافية من تعقيد الإعراب عن الصوت وابعازة، يصبح دور المحاورين حاسماً (Fowler 2014, Tembo 2013). والمحاورون هم الميسرون للاتصالات ذات الاتجاهين، ويكون دورهم غالباً حاسماً لبناء الجسور الثقافية والتي تهدف إلى تجاوز الفجوات المتعلقة بالقوة. وبخلاف النهج التكتيكية التي تفترض أن المعلومات في حد ذاتها ستحفز إلى العمل ما بين الأفراد الخاضعين، فإن الاستراتيجيات التي تركز على المحاورين تقر بأنه هناك حاجة إلى الدعم من أجل ممارسة الإعراب عن الصوت بفاعلية لمن لا صوت لهم – وكذلك هناك حاجة إلى ترجمة الصوت عبر الثقافات وبناء الجسور. والفرضية هنا هي أنه في سياق المساءلة الاجتماعية، فإن تفهم الإعراب عن الصوت يكون أكثر فائدة إذا ما انطوى على تجميع، وكذلك تمثيل، وجهات نظر المواطنين الذين قد يكونوا مستبعدين بخلاف ذلك.

إدراك أن الإعراب عن الصوت يمكن أن يقيد "عامل الخوف"

تستند التدخلات التكتيكية المرتكزة على المعلومات غالباً إلى افتراضات ضمنية بأن منافع المشاركة تفوق تكلفتها – إذا ما تم الاعتراف بالتكلفة على الإطلاق – وأن الأفراد المستهدفين لتشجيع مشاركتهم **يظنّون** أيضاً إلى المشاركة على

اعتبار أن منافعها تتجاوز تكلفتها. وتتجاهل هذه الافتراضات المخاوف التي تقوم على أساس سليم بشأن الأعمال الانتقامية. ويمكن للحلفاء الخارجيين أن يحدوا من المخاطر المتضمنة في تحدي الإفلات من العقاب من القاعدة، بالإضافة إلى قدرتهم على المساعدة في تحديد مسارات يمكن العمل على أساسها، ويستطيع العمل الجماعي من خلالها أن يزيد من فرص الاستجابة ممن يتولون السلطة. وهذا هو المعنى الفعلي وراء مصطلح ذي طابع تكنوقراطي "البيئة التمكينية".

وبينما يخشى المواطنون غير الممثلين بصورة كافية الأعمال الانتقامية إذا قاموا بانتقاد مسؤولي الحكومة المحلية بشكل علني، فإن أحد العناصر التي لا يتم التركيز عليها بصورة كافية والتي تعد أساسية لأدوات المساءلة الاجتماعية هي الدرجة التي يتاح فيها التمكين من الإعراب عن الصوت من خلال عدم الإفصاح عن الهوية⁴⁸. ولنتخذ مثالاً أوسع نطاقاً – وهو قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي لقي تشجيعاً كبيراً في الهند – فقد وقعت أعمال انتقامية كبيرة اتسمت بالعنف ضد طالبي المعلومات. وتوثق مجموعات التقارير الإخبارية – التي لم يكتمل تجميعها بعد – مقتل ما لا يقل عن 41 من طالبي المعلومات، بالإضافة إلى التهديدات والإصابات التي لحقت بمئات آخرين⁴⁹. ومع ذلك، فإن معظم البحوث بشأن المساءلة الاجتماعية لا تأخذ في الاعتبار الأعمال الانتقامية، و"عامل الخوف" والحاجة إلى الدفاع عن الذات من التهديدات⁵⁰. وتعتبر الفجوة ما بين المساءلة الاجتماعية واستراتيجيات التمكين القانونية ذات صلة هنا (Maru 2010). وهناك فرص كبيرة لتحقيق التآزر في سياق هذا الميدان الموازي، الذي يركز على نهج الدفاع القانونية البديلة، مثل مساعدي المحامين على مستوى المجتمعات المحلية، في السياقات التي تكون فيها سيادة القانون ضعيفة (Gauri and Brinks 2008, Goodwin and Maru 2014, Maru 2006). وبالفعل، حتى يتم معالجة عامل الخوف وحتى تتسم آليات الانتصاف من المظالم بفعالية في فرض الدفاع عن تطبيقها (يصبح لديها أسنان أكثر)، فإن الكثير من مبادرات المساءلة الاجتماعية ستعجز عن استيفاء اللازم وفقاً لنهج قائم على الحقوق⁵¹.

قوة فرض التطبيق "أو الأسنان" هي اختصار للقدرة المؤسسية على المساءلة – بما يشمل الحوافز الإيجابية وكذلك العقوبات السلبية.

استخدم التحليل المقدم هنا، في سياق المساءلة الاجتماعية، مصطلح قوة فرض التطبيق أو "الأسنان"، كاختصار للإشارة إلى القدرة الحكومية في الاستجابة لما يتم الإعراب عنه من الأصوات. ومع ذلك، فإن قوة فرض التطبيق أو "الأسنان" ترتبط أيضاً بالضغط المولد من أدنى من خلال الاحتجاج. ولأغراض هذا الإطار، فيمكن تفهم الاحتجاج كحالة قوية بصورة خاصة من حالات الإعراب عن الصوت. وإذا ما اقتصرنا فكرة قوة فرض التطبيق أو الأسنان على القطاع العام، فإنها ترتبط بشكل حدسي بقدرة الحكومة على تطبيق عقوبات سلبية (قانونية أو إدارية). وإذا كانت القدرة على تطبيق عقوبات هي بالفعل أحد العوامل الرئيسية للمساءلة، فإن الفرضية هنا هي أن فكرة قوة فرض التطبيق أو "الأسنان" يمكن فهمها بشكل أفضل في سياق أكثر عمومية، كاختصار للقدرة على التأثير بشكل عام. ويمكن أن يشمل ذلك القدرة على الاستجابات المؤسسية الإيجابية بما يشمل: متابعة توصيات المواطنين التي تنبع من عمليات التشاور المتعلقة بالموازنة التشاركية، التحقيق في الشكاوى والمظالم والتحقق منها، وتغيير هيكل الحوافز بالقطاع العام للإثناء عن السلوك التعسفي أو سوء المعاملة، أو نشر التدابير الوقائية للحد من فرص الفساد أو إساءة المعاملة. ويتمثل الأساس المنطقي لهذا التركيز على القدرة على الاستجابة في أن الإعراب عن الصوت غالباً ما يتم تجاهله بواسطة السلطات القائمة. ومع ذلك عندما تستجيب الحكومات للحالات التي يتم فيها الإعراب عن الصوت بالفعل، فإنها تخلق حوافز للمزيد من الإعراب عن الصوت – والعكس صحيح أيضاً. ويتمثل السبب في إدراج الحوافز الإيجابية والعقوبات السلبية في هذا التعريف في أنها غالباً ما تحتاج إلى أن تستخدم معاً من أجل الحصول على أقصى قدر من التأثير (ومن ثم مصطلح "الجزرة والعصا"). وتتمثل الفرضية هنا في أنه من الأجدى تفهم سبل فرض التطبيق أو الأسنان في سياق المساءلة الاجتماعية بوصفها تمثل القدرات الحكومية على الاستجابة عند الإعراب عن الصوت⁵².

التعبير عن أهداف المساءلة في إطار النهج القائمة على رد الفعل في مقابل النهج الوقائية

ينطوي أحد الأسئلة التأسيسية في المجال البازغ لدراسات المساءلة على عنصرين رئيسيين في سياق تعريف المصطلح – القدرة على الإجابة (answerability) والعقوبات (Schedler 1999). فهل تكفي "القدرة على الإجابة لتعد" كمساءلة، أم يتطلب المفهوم **بالضرورة** تضمين القدرة على فرض عقوبات كذلك (Fox 2007a)؟ إذا ما تطلعتنا إلى المستقبل، فسيكون من المفيد للمحللين معالجة كيف يمكن أن يختلف الوزن النسبي الذي يمنح إلى العقوبات عبر الجهود المختلفة للمساءلة. ويرجح أن تختلف الاستراتيجيات التي تمنح أولوية للاستجابة للمشكلات الماضية عن تلك التي تركز على تجنب الانتهاكات المستقبلية.

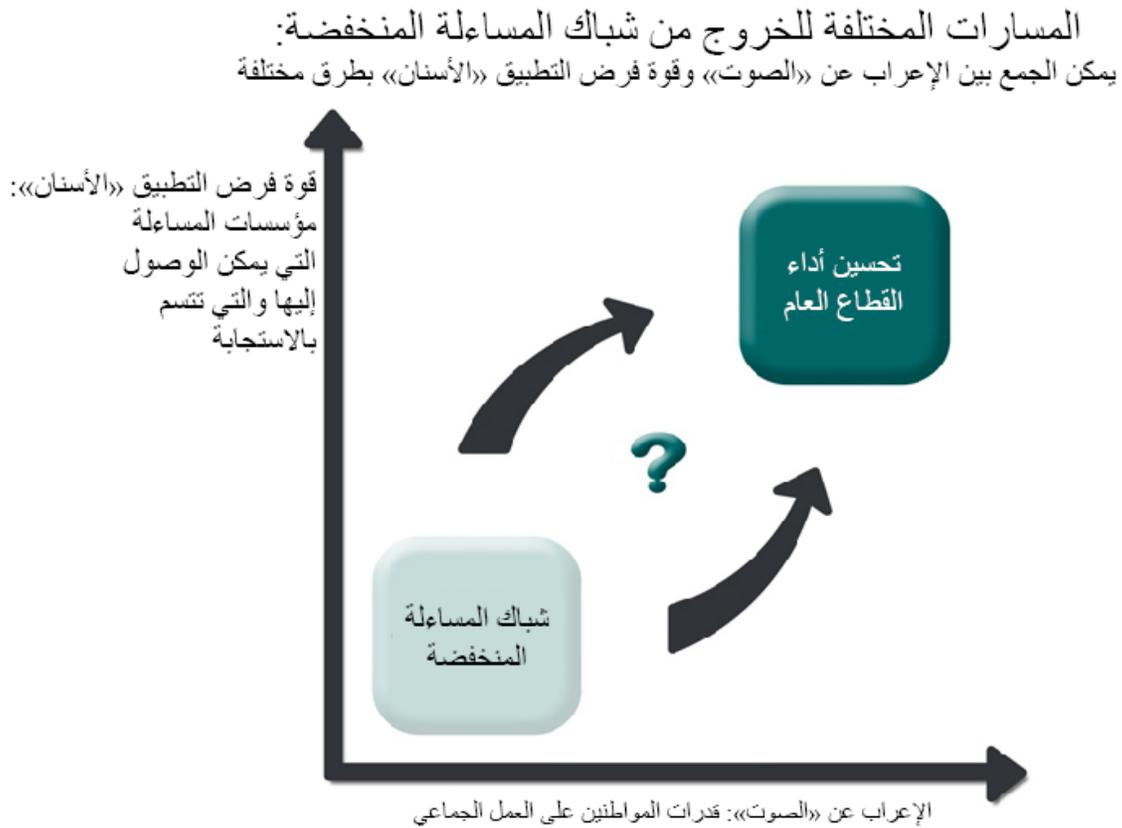
وتشمل الصياغة الكلاسيكية التي طرحها لوي براندي Louis Brandeis لما يمكن أن نطلق عليه الآن نظرية التغيير والتي تربط الشفافية بالمساءلة فعلياً فرضيتين سببيتين مميزتين. الفرضية الأولى هي التي يجري الإشارة إليها على نطاق واسع "ضوء الشمس... هو أفضل المطهرات". ويشير هذا إلى أن تسليط الضوء العام يحتوي على قدرات للعلاج. أما الجزء الثاني من هذه العبارة والذي لا يعتبر معروفا بنفس القدر: "النور الكهربائي هو الشرطي الأكثر كفاءة" (Brandeis 1913). وتفتقر هذه الفرضية التركيز على الجهود الوقائية، طالما أن تسليط الضوء يقلل احتمال ارتكاب الجرائم في المقام الأول. ومن الواضح أن هذا التباين لا يعني بالضرورة التقسيم الثنائي. فالتركيز على العقاب – العقوبات، وسبل الانتصاف، والتعويض – لا يمثل فقط أمراً عادلاً، ولكنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تغيير مجموعة الحوافز المتصورة التي تؤثر على سلوك المخالفين. ومع ذلك، ففي الكثير من السياقات السياسية - لاسيما في الحالات الهشة أو ما بعد النزاعات - غالباً ما تواجه الجهات الفاعلة المؤيدة للمساءلة والتي يكون لديها موارد ومساحة سياسية محدودة للغاية الحاجة إلى إجراء مفاضلات صارخة تتعلق بالاهتمام النسبي على الجزر و العصي. ويعد هذا هو التحدي الكلاسيكي الذي يواجه المدافعين عن "العدالة الانتقالية" حول العالم، في سعيهم لبناء المؤسسات الديمقراطية في أعقاب الأنظمة الاستبدادية. ونادراً ما تعالج الأدبيات البحثية المتعلقة بالمساءلة الاجتماعية صراحةً الديناميات السياسية لهذه المفاضلات الممكنة ما بين جهود المساءلة التي تنطلق إلى الأمام وتلك التي تنظر إلى الوراء. إلا أن دعاة حملات المساءلة الذي يشغلون الجبهة الأمامية يعملون في سياقات مؤسسية تجمع بين المخاطر العالية والوسائل المحدودة للانتصاف أو الطعن، ومن المحتمل أن يعتمدوا توجهات استراتيجية بدرجة كبيرة بشأن استثمار رؤوس أموالهم السياسية المحدودة أساساً في نهج وقائية تطلعية إلى الأمام⁵³.

استرجاع المساءلة الرأسية مرة أخرى

وفقاً للإطار المرجعي لتقرير التنمية في العالم للبنك الدولي لعام 2004 (World Development Report)، فإن الطرق الطويلة والقصيرة إلى المساءلة الاجتماعية تعد منفصلة. غير أنه في الممارسة، فإن مديري القطاع العام وكذلك موفري الخدمات على الجبهة الأمامية نادراً ما يكونوا بمعزل عن السياسات الانتخابية⁵⁴. وبالفعل، في العديد من السياقات يستخدم تقديم الخدمات العامة بشكل مُسيس على نحو واسع كأداة للسيطرة الانتخابية (على سبيل المثال، Fox 2007b, 2012). فضلاً عن ذلك، فإن الانتخابات التي لا تكون ديمقراطية بالصورة الكافية تسفر عن القادة السياسيين الذين غالباً ما يكونوا راغبين في التحكم في الأجهزة الرقابية العامة وقادرين على التحكم في تلك الأجهزة، التي يعد ما تقوم به من إجراءات أمراً حاسماً من أجل منح قوة فرض التطبيق "أو الأسنان" لمبادرات المساءلة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مزج المناورات الحزبية التي تستغل التحكم في الوصول إلى البرامج الاجتماعية مع تسييس أجهزة المراقبة الأفقية يمكن أن يؤدي إلى تفويض نزاهة الانتخابات، الأمر الذي يؤدي إلى الدوائر المفرغة التي تقوم على إعادة الانتاج الذاتية "لشباك المساءلة المنخفضة" على المستويات الوطنية ودون الوطنية على حد سواء. وتشير هذه المشكلة إلى الحاجة إلى استكمال البحوث التي تناولت "عمليات التحول إلى الديمقراطية" في الثمانينات والتسعينيات مع الأطر التحليلية الجديدة التي يمكن أن تفسر العمليات غير المتكافئة والمنتزاع عليها في "عمليات الانتقال إلى المساءلة" ضمن الأنظمة التي تعتبر ديمقراطية على الأقل رسمياً (Fox 2007b).

وباستعراض تقييم الأدلة على المساءلة الاجتماعية بعد مرور عقد على تقرير التنمية في العالم 2004 للبنك الدولي، يتضح أن الطريق القصير للمساءلة قد تحول إلى أن يكون طريقاً غير مباشر أكثر بكثير مما افترض في البداية، وقد يعتمد نجاحه على أن يصبح الطريق الطويل متمماً بالمزيد من القدرة على الاستجابة كذلك⁵⁵. وتتمثل الفرضية هنا في تحديد العقبات أمام المساءلة الاجتماعية مع الإقرار بترابط علاقات المساءلة الرأسية والأفقية والقطرية، نظراً لأن أي عوائق في ساحة واحدة يمكن أن يمتد تأثيرها إلى غيرها من الساحات. ويظهر شكل 2 أن الإعراب عن "الصوت" وقوة فرض التطبيق أو "الأسنان" بحاجة لتعزيز بعضهما البعض من أجل الخروج من فخ المساءلة الضعيفة. ويشير السهمان الواردان في هذا الرسم التخطيطي أيضاً إلى أن هذه المسارات من الدعم المتبادل يمكن أن تركز أكثر إما على الإعراب عن "الصوت"، أو أن تركز أكثر على قوة الفرض أو "الأسنان". وما لم يكن من الممكن كسر الروابط التي يعزز بعضها البعض ما بين السياسيين والبيروقراطيين غير المساءلين، فمن المحتمل أن يبقوا قادرين على مقاومة جهود المساءلة الاجتماعية.

شكل 2



أهمية اتساع نطاق المساءلة

هناك حاجة إلى أن يصبح اتساع نطاق المساءلة مركز اهتمام لدراسة تعزيز المساءلة. فالنهج التي تعبر عن التيار السائد في وضع جدول الأعمال للمساءلة الاجتماعية يبدو أنها تركز حصراً على الثغرات المتعلقة بالمساءلة المحلية (على سبيل المثال، World Bank, 2003, Mansuri and Rao 2013) والافتراض الضمني هنا هو أن أسباب

"الإخفاق الحكومي" – والمجالات المتاحة لإمكانية الإعراب عن صوت المواطنين من أجل معالجته – هي أسباب محلية بشكل حصري. ولا تعالج الاستعارة المعنية بالمساءلة الرأسية والأفقية على حد سواء موضوع نطاق المساءلة – وكيف يمكن موازنة ذلك مع المستويات الحكومية المتعددة؟ ويشير مفهوم "عمليات المساءلة ذات النطاق الواسع" "accountabilities of scale" إلى فكرتين متصلتين بهذا الأمر. أولاً، فإنه يشير إلى مفهوم الاقتصاد المرتبط بالعوائد المتزايدة لتوسيع النطاق، حيث تتناقص تكلفة كل وحدة إضافية من س مع زيادة إنتاج كميات من س و/أو توزيع هذه الكميات. وبعبارة أخرى، فكلما زاد نطاق المساءلة الذي يتمتع به الفرد، كلما أمكنه الحصول على المزيد من المساءلة⁵⁶. وعلى النقيض من ذلك، كلما حصل الفرد على نطاق أقل من المساءلة، كلما زادت صعوبة الحصول على درجات إضافية من المساءلة (كما هو الحال بالنسبة لما يطلق عليه "فخ المساءلة الضعيفة" "low" "accountability traps"). ثانياً، إن الإصلاحات في المساءلة المحلية لا تعكس بالضرورة على توسيع النطاق تصاعدياً للتأثير على المستويات الأعلى، بينما إصلاحات المساءلة على الصعيد الوطني لا تترجم بشكل آلي إلى توسيع النطاق بشكل تنازلي ليشمل المستويات دون الوطنية والمحلية (Fox 2007b). ونلاحظ أن هاتين الفرضيتين تتناولان طريقتين مختلفتين لفهم نطاق المساءلة – الأولى تتناول كم المساءلة التي يتم توليدها، بينما تشمل الثانية/أين يتم توليد تلك المساءلة⁵⁷.

تحتاج استراتيجيات المساءلة الاجتماعية إلى معالجة مشكلة "مرونة رد الفعل المعبر عنها بالضغط على البالون" **'squeezing the balloon'** [تحولات الفساد كنتيجة للضغط]

يمكن أن تقوم أهداف المراقبة من قبل المواطنين بالتكيف من خلال إعادة تشكيل ما يمارسونه من الفساد أو تحويل اهتمام المهتمين بالدفاع عن هذه القضايا إلى وكالات أخرى أو مستويات أخرى للحكومة. فعادة يتسم الفاسدون بالمرونة، وبالتالي فإن فسادهم قابل للتحويل إلى أشكال أخرى. على سبيل المثال، في بعض برامج المراقبة المجتمعية واسعة النطاق، مثل التدقيقات الاجتماعية في الهند أو برنامج KDP في إندونيسيا، يبدو أن المسؤولين الفاسدين يقومون بالاستجابة من خلال اختراع وسائل جديدة وأقل وضوحاً لتحويل الأموال، فيتحولون من سرقة الأجور إلى التلاعب ببيصالات المواد (على سبيل المثال، Shankar 2010, Olken 2009). وفي الواقع، فإن أي من هذه البرامج الوطنية واسعة النطاق للمساءلة الاجتماعية لا تقوم بفعل الكثير لتعزيز الإعراب عن الصوت مع قوة فرض التطبيق أو "الأسنان"، في شكل توافر الرغبة والقدرة لفرض عقوبات على المسؤولين الفاسدين من أعلى. وفضلاً عن ذلك، إذا تناولت جهود الرقابة من المواطنين فقط من هم على الجبهة الأمامية من موفري الخدمات المحليين، فإن ذلك يتجاهل باقي "سلسلة الإمداد" المتعلقة بالحوكمة⁵⁸. ورصد البرامج الذي يكون جزئياً أو الذي يقتصر على النطاق المحلي قد ينجح بالفعل في إحداث تغيير في شكل "سوق الفساد"، ولكن ليس بالضرورة في حجمه (حجم التسرب)⁵⁹.

المراقبة من قبل المجتمع المدني تحتاج إلى تكامل رأسي

تتمثل المقدمة المنطقية هنا في أن الفساد والإقصاء الاجتماعي ينتجان عن هياكل القوة التي تكون متكاملة رأسيًا. ويقدر ما تيسر الحلقات المتعددة في سلسلة الحوكمة في تحويل اهتمام رقابة وترافع المجتمع المدني، فإن الاستجابة الفعالة تتطلب عمليات موازية تتسم أيضاً بالتكامل الرأسي⁶⁰. ويمكن أن يبدأ التكامل الرأسي لرقابة المجتمع المدني المحلية والإقليمية والوطنية في التخفيف من مشكلة "الضغط على البالون". إلا أنه عادة ما تكون هناك حلقات مفقودة ما بين الإعراب عن صوت المجتمع المحلي وما بين الرقابة أو سياسات المواطنين الوطنية. ونظراً لما يكون هناك غالباً من تنسيق جيد ما بين الجهات الفاعلة المعادية للمساءلة عبر النطاق بمجمله، فإن التكامل الرأسي لجهود المجتمع المدني في الرصد والدفاع عن القضايا يحتمل أن تكون قوته هي فقط بقوة أضعف حلقة في السلسلة. ومن الواضح، أن هذا أمر ليس من اليسير الوصول إليه، إلا أنه قد توجد أمثلة متعددة تفوق ما تقترحه أدبيات السياسات الإنمائية وتوفير الخدمات. فأدبيات تقييم التأثير لم تعالج التكامل الرأسي، ولكن في الممارسة، يوجد لدى منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم سجلات مكثفة تشمل استراتيجيات تتسم بالتكامل الرأسي/ وسعة النطاق الأفقي للرقابة والترافع عن القضايا – في

مجال رصد الانتخابات، على سبيل المثال. وبشكل عام، فإن التحليل المؤسسي لكثافة وديناميكيات الروابط المحلية – الوطنية على أرض الواقع لحملات الترافع عن قضايا المجتمع المدني في نصف الكرة الجنوبي يكون عادة نادرًا. وبالفعل، فيعد عقدين من البحوث المستفيضة بشأن العلاقات المحلية-العالمية للمجتمع المدني، ما زال الباحثين الأكاديميين في المراحل المبكرة نسبيًا من "استعادة إدراج المستوى الوطني" "bringing the national back in"

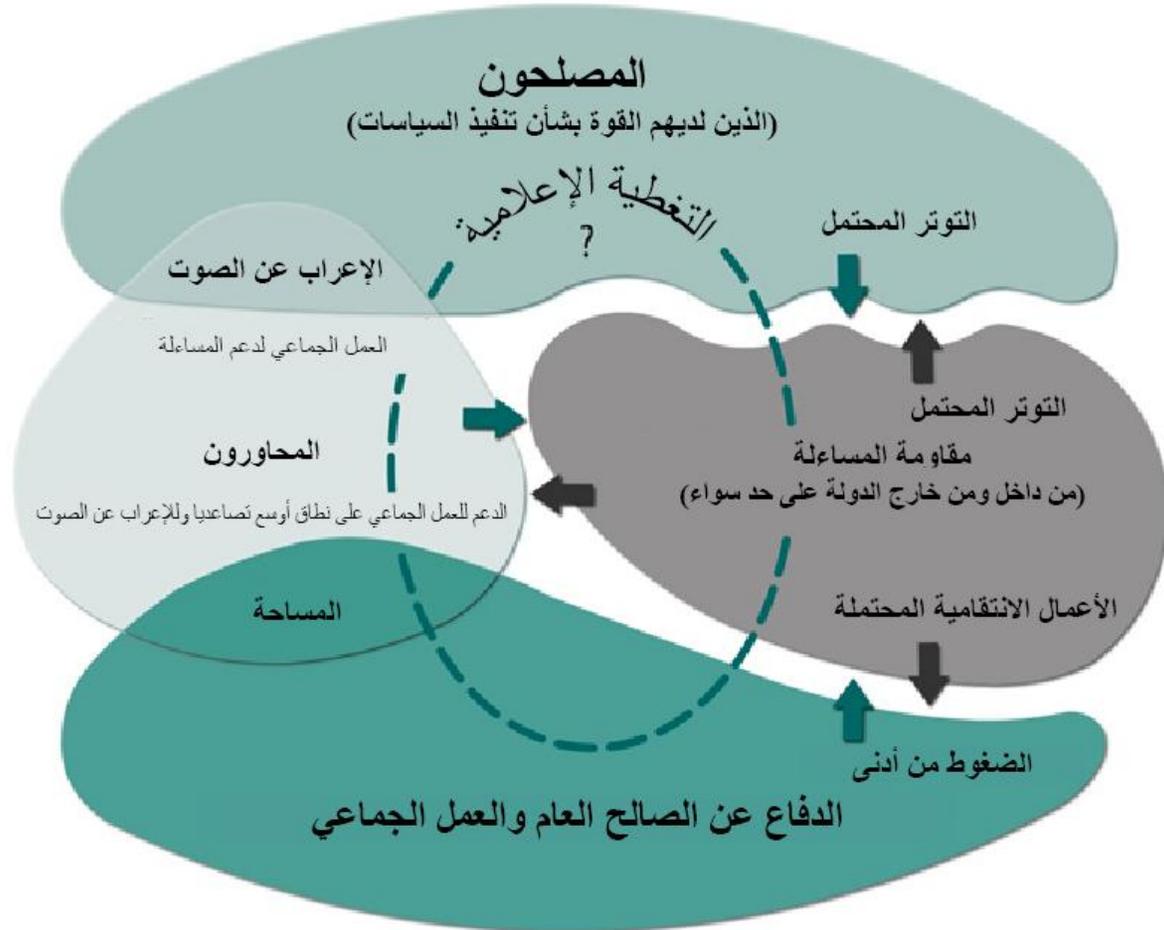
61

يمكن للاستراتيجيات ذات الشطرين (**sandwich strategy**) أن تؤدي إلى تحول القوة من خلال التآزر بين الدولة والمجتمع

تستند هذه الافتراضية إلى الإطار المفاهيمي "لأوجه التآزر بين الدولة والمجتمع" لفهم التغيير المؤسسي⁶² (Evans 1996). ويطلق على هذه العملية من التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع أيضا عملية "الإنتاج المشترك" أو "الحكومة المشتركة" (Ostrom 1996, Ackerman 2004). وتتمثل نظرية التغيير المحددة هنا في أن بناء المساءلة هو أمر يحركه تحالفات القوى المؤيدة للمساءلة التي تمثل جسر اتصال ما بين الدولة والمجتمع – والتي تعمل في مواجهة القوى المناهضة للمساءلة والتي غالبًا ما تكون أيضا متصلة عبر الانقسام ما بين الدولة والمجتمع. ويمثل مصطلح "الاستراتيجية ذات الشطرين" "sandwich strategy" اختصارا لهذه التحالفات المنسقة ما بين الأطراف الفاعلة المؤيدة للمساءلة المتواجدة بداخل كلا من الدولة والمجتمع (Fox 1992)⁶³.

وتتمثل نقطة الانطلاق للاستراتيجية ذات الشطرين (**sandwich strategies**) في أن القوى المناهضة للمساءلة، والمتواجدة بعمق داخل كل من الدولة والمجتمع، غالبًا ما تكون أقوى من القوى المؤيدة للمساءلة. والسعي للفاك من حصار هذا "الفخ للمساءلة الضعيفة"، يُحتمل أن يواجه بمقاومة، ومن ثم ينبغي توقع أن ينشب نزاع واعتبار ذلك ضروريًا أيضًا. كما هو موضح في شكل 3. وبينما تكون الفرص الأولية للتغيير محكومة بالضرورة بالسياق ويمكن أن تنشأ من الدولة أو المجتمع على حد سواء، فإن العامل الرئيسي الذي يحدد التحول اللاحق في تحول القوة **power shift** للمصالحة المساءلة هو ما إذا كانت الأطراف الفاعلة المؤيدة للتغيير تستطيع تمكين الآخرين في مجال محدد – ومن ثم تنشأ حلقة حميدة⁶⁴. وفي هذا السيناريو القائم على التمكين المتبادل – كما هو موضح في شكل 3 يحتاج المصلحون داخل الدولة إلى أن يكون لديهم قدرة فعلية على تحقيق نتائج لمناظريهم داخل المجتمع، عن طريق توفير دعم ملموس والمساحة السياسية اللازمة لتوفير درجة من الحماية من الأعمال الانتقامية المحتملة من أصحاب المصالح المكتسبة.

النظرية ذات الشطرين "The Sandwich Strategy" الانفتاح من أعلى يقابله التعبئة من أدنى



المصدر: النسخة المراجعة للرسوم في Fox (1992: 220)

وهذه العملية من تحقيق فرص الانفتاح من أعلى الذي يقوده المدافعون عن الإصلاح ليقابل العمل الجماعي من أدنى تمثل واحدة فقط من الكثير من النهج الاستراتيجية الممكنة، باستخدام المصطلح بالمعنى الموضح أعلاه. والكثير من أنواع حملات المساءلة الأخرى من الواضح أن قيادتها تكون بالتحرك من أدنى، وهو ما قد يؤدي أو لا يؤدي إلى إيجاد وتمكين نظراء داخل الدولة.

نظراً لأن السياق يكون له أهمية كبيرة، فإن النهج المقارن على الصعيد دون الوطني يكون لازماً لاستخلاص الفروق

إن النهج المقارن لديه الكثير ليقدمه في جدول أعمال البحوث بشأن "ما الذي يعمل بفاعلية ولماذا؟"، ولكنه قد لقي ترحاماً دفعه إلى خارج دائرة الاهتمام نتيجة للنقاش المهيمن بشأن الوسائل الكمية والنوعية (Fox 2013). وفي المجال البازغ لدراسات المساءلة، يدرك القليل من المحللين أن النهج المقارن هو منطق واسع النطاق من البحث يعتمد داخله

النهج الكمية والنوعية كمجموعتين من الأدوات تعتمد أهميتها وقوتها النسبية على السؤال المطروح. وبين الذين يستخدمون النهج المقارن بالفعل، فإن الدولة القومية تكون هي الوحدة الرئيسية للتحليل. ومع ذلك فإن دراسة المساءلة الاجتماعية تتطلب نهج أكثر تمييزاً للفروق الدقيقة تكون قادرة على معالجة ما تتسم به من عدم اتساق *داخل* الدول والمجتمعات. ففي الممارسة، فإن أي مبادرة تغيير واسعة النطاق يحتمل أن تحدث بطرق شتى عبر المقاطعات والمناطق والقطاعات المختلفة. وبشكل تجريبي، يمكن للنهج المقارن على النطاق دون الوطني أن يكشف عن أنماط من الاختلافات التي يمكن أن تكون خفية بخلاف ذلك بسبب المتوسطات الوطنية التي تضيف طابعاً متجانساً. ومن الناحية التحليلية، فإن هذا النهج يسمح للباحثين بأن يكون لديهم الكثير من العوامل المرتبطة بالسياق التي يستطيعون الحفاظ عليها كعوامل ثابتة، بما يمكن أن يساعد في تسليط الضوء على أثر التباينات في استراتيجيات التغيير المؤسسية المحددة (Snyder 2001).

6. الاستنتاجات

لقد أعادت هذه الدراسة النظر في الأدلة التجريبية من خلال منظور عدسات مفاهيمية جديدة، من أجل تجاوز الطريق المسدود المرتبط بفكرة "النتائج المختلطة" ومن أجل توفير المعلومات لتفيد نهج أكثر استراتيجية للمساءلة الاجتماعية. وقد شملت العناصر الأساسية للحجة المطروحة هنا:

أولاً، تشمل مظلة المساءلة الاجتماعية، التي تشمل أوجه تواصل متنوعة بين المواطنين والدولة، مجموعتين مختلفتين نوعياً من النهج: التكتيكية والاستراتيجية. وتشير أدلة تقييم التأثير إلى أنه في حين أدى النهج التكتيكي إلى نتائج مختلطة، فإن النهج الاستراتيجية تبدو واعدة بشكل أفضل. والنهج التكتيكية تكون في سياق محدود، ومطبقة على المستوى المحلي، وترتكز على المعلومات – إلا أنه غالباً ما يتضح أن المعلومات وحدها غير كافية. وسوف يساعد المزيد من الابتكار والتجريب والتحليل المقارن على تحديد أي أنواع المعلومات هي التي تمكن أصحاب المصلحة المؤيدين للمساءلة من القيام بالتصرف بناء عليها، وكذلك لفتوات النشر التي يمكن أن تحفز على العمل الجماعي، وتمكّن الحلفاء وتضعف المصالح المكتسبة.

وفي المقابل، فإن النهج الاستراتيجية للمساءلة الاجتماعية تعزز البيئات التمكينية للعمل الجماعي، وتؤدي إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين بشكل تصاعدي يتجاوز الساحة المحلية ويسعى لتعزيز القدرة الحكومية على الاستجابة للإعراب عن الصوت. ومع ذلك فإنه حتى الآن، ظل المدافعون عن المساءلة الاجتماعية والمشككون على حد سواء يميلون لافتراض أن صوت المواطنين وحده يفترض أن يكون قادراً على القيام بأعمال المؤسسات المعنية بالمساءلة على المستوى الأفقي للدولة. وهناك القليل من المبادرات التي تركز على الإعراب عن الصوت التي تكون منسقة بشكل جيد مع الإصلاحات ذات صلة للقطاع العام التي تشجع على استجابة الحكومة (أي، التدقيقات، وهيئات التحقيق لمكافحة الفساد، والإصلاحات للوصول إلى المعلومات، وأمين المظالم، والقدرة على اللجوء إلى التقاضي، وما إلى ذلك). وفي الوقت نفسه، فإن مبادرات المساءلة الاجتماعية المرتكزة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يتم صياغتها بشكل متزايد في سياق "تجاوز الفجوة في دائرة التغذية الاسترجاعية" "closing the feedback loop" – أو بتعبير آخر، السعي لكي يتحقق أن تستمع المؤسسات لصوت المواطنين. ورغم ذلك ففي الممارسة، عادة ما يظل من الصعب الوصول إلى قدرة الاستجابة المؤسسية هذه، ونادراً ما يتم تجاوز الفجوة في دوائر التغذية الاسترجاعية.

ثانياً، الآن وقد أسفر مجال المساءلة الاجتماعية عن تشكيل مجموعة ذات ثقل من الممارسات، فإن هذه لحظة زمنية ملائمة للوقوف على ما تحقق ومراجعته. وهذه العملية المتمثلة في إعادة التكيف في أدلة تقييم التأثير تشير إلى أن نهج المساءلة الاجتماعية قد وصل إلى "المرحلة الوسطى المبكرة" من تطوره. وعلى الرغم من أن البحث لا يزال يتخلف عن اللحاق بالممارسة، فإن العمل المفاهيمي والتنظيري لا يزال يتخلف بمسافة أكبر عن اللحاق بالبحث. وتختم هذه الدراسة بسلسلة من الفرضيات المفاهيمية المرتكزة على الواقع التي تستهدف أن توفر المعلومات لتسترشد بها استراتيجيات للمساءلة الاجتماعية ذات أثر أكبر – وبتركيز على أوجه التآزر المحتملة ما بين "الإعراب عن الصوت" "voice" والقدرة على قوة فرض التطبيق أو الأسنان "teeth" – مع تعريف الأخيرة بأنها القدرة الحكومية للاستجابة للإعراب عن الصوت.

ثالثاً، يحتاج العمل من خلال الممارسة والعمل التحليلي على حد سواء للمساءلة الاجتماعية إلى أن يأخذ في الاعتبار الحجم أو نطاق التطبيق. فعندما ينتشر الإعراب عن الصوت على مستوى أفقي، يمكن للمستبعدين أن يكتسبوا التمثيل. وعندما يتم إبراز الإعراب عن الصوت على المستوى الرأسي، يمكنه أن يكتسب نفوذاً. وعندما تستمع السلطات، فإنها تستطيع أن تبني الثقة وكذلك تخلق الحوافز للمزيد من الإعراب عن الصوت. إلا أن هذه العملية وصفها أيسر من تنفيذها، والديناميكيات التي تحركها لن يتم فهمها بشكل جيد إذا استمرت الوكالات الإنمائية في معالجة "الإخفاق

الحكومي" بوصفه مشكلة محلية بالأساس ينبغي معالجتها في المرحلة الأخيرة باستخدام استعارة "نهاية الأنبوب" ⁶⁵ "end-of-the-pipe". ويؤدي هذا إلى طرح أسباب تأييد المزج بين التكامل الرأسي مع الانتشار الأفقي لقدرات رقابة و ترفع المجتمع المدني. وهذا المزج ما بين توسيع النطاق التصاعدي مع "توسيع النطاق الأفقي" (scaling across) يجعل من الممكن المزج ما بين الإعراب عن الصوت والتمثيل الذي يعد حاسما لإحداث تغيير حقيقي في مصطلحات التشارك ما بين المواطنين المستبعبين والدولة.

ما الذي يعنيه ذلك التركيز على النطاق مع المبادرات الضخمة والمتنامية الجارية للمساءلة الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم؟ على المستوى المحلي، قد تكون الكثير من المشروعات التجريبية صغيرة النطاق جاهزة لتوسيع نطاقها تصاعديا وتوسيعها على المستوى الأفقي – ورغم أن التحليل السياقي الدقيق هو وحده القادر على تحديد أي منها وكيف ومتى. وتحتاج إصلاحات المساءلة الاجتماعية الحكومية واسعة النطاق القائمة بالفعل إلى المزيد من الدعم من الإصلاحات الحكومية الأخرى من أجل تعميق وكذلك توسيع فرص الانفتاح التي خلقتها – على سبيل المثال، في حالة التدقيقات الاجتماعية في الهند في برنامج ضمان العمالة الريفية الوطنية والمشاركة المجتمعية في برنامج PNPM للتنمية الريفية في إندونيسيا. وكلاهما مبادرات اصلاحية مبتكرة تحمل إمكانية أن تصل إلى عشرات الملايين من الأشخاص، وكلاهما يبني فرص انفتاح للإعراب عن الصوت لأشد الناس فقرا، ومع ذلك فإن قدرة الدولة على الاستجابة تظل محدودة، غير متنسقة ومحل تنازع، وما يزال على أصحاب المصلحة على مستوى القاعدة الشعبية توسيع النطاق تصاعديا لقدراتهم على الرصد واكتساب مقعد على الطاولة.

وخلاصة القول إن التحدي الذي يواجه استراتيجيات المساءلة الاجتماعية هو كيفية الخروج من أسر فخ المساءلة الضعيفة عن طريق إطلاق دوائر حميده تقوم فيها البيئات التمكينية بمنح المواطنين جرأة إضافية للإعراب عن صوتهم، وهو ما يتسبب بدوره في إطلاق وتمكين الإصلاحات، والتي يمكن أن تشجع المزيد من الإعراب عن الصوت. ويعني هذا أن "الإعراب عن الصوت يحتاج إلى قوة فرض أو أسنان قادرة على العض – ولكن قد لا تستطيع الأسنان العض بدون صوت". **voice needs teeth to have bite – but teeth may not bite without voice.**

1 وقد جادل بعض المنظرين السياسيين أيضا وبشكل مقنع بأن الانتخابات – التي غالبًا ما ينظر إليها كآلية للمساءلة العامة بامتياز- هي فعليا أدوات ضعيفة لإبقاء السلطة قيد المساءلة، خاصة وأن الناخبين غالبًا ما يكونوا في سلوكهم موجهين نحو المستقبل أكثر من توجههم نحو الماضي (Przeworski, Stokes and Manin, 1999). انظر أيضا Peruzzotti and Smulovitz (2006).

2 حتى الآن، قد تطورت جهود المساءلة الاجتماعية التي تركز على القطاع العام وتلك التي تركز على القطاع الخاص بشكل مستقل عن بعضها، مع تركيز صانعي السياسات الإنمائية حصريًا تقريبًا على القطاع العام. وعلى الرغم من ذلك، فإن أول نتائج البحث عبر محرك google على شبكة الانترنت عن "المساءلة الاجتماعية"، والتي تشمل 980,000 نتيجة، هي منظمة "المساءلة الاجتماعية الدولية" (Social Accountability International)، والتي تركز على تحسين معايير العمل في القطاع الخاص وحقوق الإنسان للعمال. وسوف تركز هذه الدراسة على تطبيق المصطلح بالنسبة للقطاع العام، ومع ذلك لمناقشة موجزة لديناميكيات التحديات المتصلة بتقييم آثار المبادرات الطوعية التي تشمل أصحاب المصلحة المتعددين، انظر (Fox 2013). ففي بدايات التسعينيات، شملت ضمانات السياسات للبنوك الإنمائية متعددة الأطراف عمليات رائدة للمساءلة الاجتماعية في تقييمات التأثير البيئية الخاصة بها وكذلك فيما يخص سياسات الشعوب الأصلية، وأيضًا فريق التفتيش التابع للبنك الدولي World Bank's Inspection Panel (Fox and Brown 1998).

3 كان هذا استنتاجًا من الاستنتاجات الرئيسية الصادرة عن مجموعة من البحوث لوضع قضايا جدول الأعمال تم التكاليف بها من قبل مبادرة الشفافية والمساءلة Transparency and Accountability Initiative (وهي ائتلاف للجهات المانحة) وقام باستكمالها معهد الدراسات الإنمائية (Institute of Development Studies) عام 2010 (McGee and Gaventa 2010, Gaventa and McGee 2013, Joshi 2013a, Carlitz 2013, Mejía Acosta 2013). وبينما يصعب قياس إجمالي حجم التمويل الموجه لأعمال المساءلة والشفافية في الجنوب على النطاق العالمي، فإن الجهات الممولة لمبادرة الشفافية والمساءلة وحدها قد استثمرت نحو 200 مليون دولار أمريكي سنويًا (أساسًا مؤسسات خاصة وإدارة التنمية الدولية DfID). ويشمل ذلك الأعمال المتصلة بالحكومات المنفتحة الأوسع نطاقًا، بينما لا يشمل الإنفاق من قبل الحكومات الوطنية، وعمليات وضع الميزانيات التشاركية للبلديات، والبنك الدولي، ومعظم الوكالات الإنمائية الثنائية، أو منظمات المجتمع المدني الدولية التي لديها برامج كبيرة للمساءلة الاجتماعية، مثل منظمة كير CARE (تعاونية الإغاثة والمساعدة في كل مكان) والمنظمة الدولية للرؤية العالمية World Vision International.

4 معظم تقييمات التأثير التي تم مناقشتها هنا تمثل تجارب ميدانية أو دراسات كمية كبيرة large N quantitative studies، من أجل التمكن من مقارنة الشيء بمثله "التفاح مع التفاح" "apples to apples" فيما يتعلق بالمنهجية.

5 يستند هذا التحليل على المعلومات التي توفرت من مقابلات مع 15 من موظفي ومستشاري البنك الدولي المشاركين في جداول أعمال الحكومات المنفتحة والمساءلة الاجتماعية.

6 يُستخدم مصطلح "نظرية التغيير" "theory of change" هنا وفقًا لما هو معتاد، ولكن كما يشير تياجو بيكسوتو Tiago Peixoto فإن مصطلح "فرضية" "hypothesis" هو الأكثر دقة (2014).

7 على الرغم من أن تقرير التنمية في العالم لعام 2004 لم يستخدم مصطلح "المساءلة الاجتماعية"، فإن تركيزه كان على أوجه التواصل المحلية ما بين المواطن والدولة citizen-state interface.

8 على سبيل المثال، إذا تم تطبيق نهج الموكل والوكيل على جهود تعزيز صوت الأهالي من أجل تحسين المدارس، فإن المدرسين يصبحون ظاهرًا هم الوكلاء في مواجهة سلسلة من الموكلين الرسميين، بما في ذلك المسؤولين المنتخبين الذين يعينون السلطات التعليمية، ومديري المدارس، والمدرسين الأوائل الذين يقومون بالإشراف على المدرسين مباشرة – وكذلك الأهالي الذين يقدمون المطالب المتعلقة بالمدارس وغالبًا الجهات الفاعلة السياسية الخارجية التي قد تؤثر على تعيين أو فصل المدرسين. وقد يكون لهؤلاء الموكلين المتعددين مصالح متنافسة. فإن النهج التقليدية للموكل والوكيل تصيغ التحديات في سياق كيف يمكن للموكلين أن يوجدوا حوافز للتأثير على سلوك الوكلاء وتشجيعهم على الامتثال، ولكن يكون من الصعب لهذه النهج أن تفسر ما الذي يحدث في ظل وجود موكلين متعددين لديهم أهداف متنافسة (مع ذلك، انظر Whitford 2005).

9 لمعالجة الفصل الداخلي للبنك الدولي ما بين اصلاحات الحكم المتعلقة بجانب العرض وتلك المتعلقة بجانب الطلب، فإن إعادة الهيكلة الراهنة تجمع هذه الوحدات في نطاق جديد بشأن الممارسات العالمية للحكم Governance Global Practice.

10 تشمل الدراسات الرئيسية: Paul (1992)، Goetz and Jenkins (2001)، Avritzer (2002)، Ackerman (2005)، Isunza (2006). وبالإضافة إلى ذلك، يشمل برنامج التضامن الاجتماعي الوطني متعدد القطاعات للمكسيك National Solidarity Program (1989-1994) عناصر رئيسية بشأن "المسؤولية المشتركة" ما بين الدولة والمجتمع أسفرت عن نتائج مختلطة (Cornelius, Craig and Fox 1994). ويوفر التحليل المؤسسي الذي يقوم به Ackerman استعراضًا واسع النطاق لتجارب المساءلة القطرية بدءًا من بدايات العقد ما بعد عام 2000 (2005).

11 لاستعراض مجموعة بحوث ذات صلة بشأن تقييمات المبادرات التي تعتمد على المعلومات من منظور مختلف، انظر Kossack and Fung (2014).

12 وفقًا لتعبير أحد كبار علماء الطب الحيوي، صاحب خبرة ممتدة في عملية ترجمة الأدلة العلمية إلى أدوية صالحة، فإن: "العامل الرئيسي فيما إذا كان الدليل سيتم قبوله كحقيقة يتطلب تعريف دقيق للمفهوم الذي يجري اختباره ونظام أو إعداد للاختبار قابل للتطبيق يتم من خلاله التنبؤ بأن المبدأ سيعطي نتيجة إيجابية إذا كان حقيقيًا". وذلك وفقًا لبول ليوبويتز Paul Liebowitz المدير السابق للتكنولوجيا الحيوية في Schering (رسالة بريد إلكتروني بتاريخ 26 مارس 2014).

13 يعالج وولكوك Woolcock قضية التحقق الخارجي في سياق السؤال بشأن تعميم النتائج من التجارب الميدانية المرتبطة بالتدخلات الإنمائية (2013).

14 تضمن العنوان الفرعي لتحليل تجميحي قام به منصورى وراو Mansuri and Rao – "هل تعمل المشاركة بفاعلية؟" "does participation work?" – صياغة قائمة على التقسيم الثنائي ساهمت في نقاش داخلي مثير للجدل حول الدراسة داخل البنك الدولي (2013).

15 لمثال على المنظورات المختلفة بشأن المعايير الملائمة لتقييم التأثير، يمكن النظر في التجربة المرتبطة بعمليات التدقيقات الاجتماعية لبرنامج العمالة الريفية في الهند في ولاية أندرا براديش. فقد وجدت دراسة إحصائية أن 87 في المائة من مبالغ السرقة لم يتم استردادها، وذلك كجزء من تقييم شامل للأثار المتواضعة (Afridi and Iversen 2013). وعلى الرغم من ذلك، فمن وجهة نظر إحدى مديرات الدولة من مستويات الإدارة العليا المكلفة بتعزيز عمليات التدقيقات الاجتماعية، فإنه "بتبني منظور مقارن، فأنهم سوف يدركون أن استرداد RS.100 من الأموال المسروقة يمثل نجاحًا هائلًا في معظم الولايات الهندية الأخرى، وفي الواقع في كثير من أرجاء العالم النامي. والقول بأن استرداد 13% من الأموال هو أمر غير ذي أهمية يعني العيش في نطاق أسطورة غير واقعية" (وفقًا لما ذكرته

سوميا كيدامبي Sowmya Kidambi في رسالة بالبريد الإلكتروني بتاريخ 22 فبراير 2014). كما أنها أكدت أيضا على أنه - وعلى النقيض من الولايات الهندية الأخرى- فإنه لم يتم قتل الناشطين بالمعنيين بالترويج لطلبات المعلومات المتعلقة ببرنامج العمالة الريفية على مستوى القاعدة الشعبية.

¹⁶ إن نطاق الأدبيات المتصلة بتقييم التأثير غير متكافئ، فيما يتعلق بتركيزها أساساً على مجموعة فرعية من أدوات المساءلة الاجتماعية - أساساً نشر المعلومات محلياً وجهود الرقابة من المجتمع المحلي. على سبيل المثال، هناك أدلة أقل على آثار آليات الانتصاف الخاصة بالمظالم أو توسيع نطاق رصد المواطنين للسياسات. فضلاً عن ذلك، تقتصر الكثير من تقييمات التأثير على دراسات المشروعات التجريبية. ويعالج القليل منها الاستراتيجية القائمة بالفعل ذات النطاق الموسع على المستوى الوطني. (على سبيل المثال، التدقيقات الاجتماعية في الهند، والموازنة التشاركية في البرازيل، ومجالس الأغذية للمجتمعات المحلية في المكسيك). وتمثل دراسة أولكن OIken لبرنامج واسع النطاق في إندونيسيا KDP استثناء ملحوظاً (2007).

¹⁷ وقد أظهر الكاتب نفسه لاحقاً أنه بسبب مهارة السلطات المحلية في إخفاء فسادها، افتقر الرصد الذي تقوده المجتمعات المحلية إلى أدوات الرقابة الملائمة للمشروع (Olken 2009) - على الأقل لحين أن تنهمر الأمطار التي قد تجرف الطرق مرة أخرى في الموسم الممطر التالي. ويؤكد ذلك الفارق ما بين الرصد الذي تقوم به المجتمعات المحلية الذي يكشف عن المشكلات ثم يفتقر إلى التأثير في مقابل الرصد الذي تقوم به المجتمعات المحلية الذي يفتقر إلى القدرة على الكشف عن المشكلات في المقام الأول.

¹⁸ على الرغم من أن التجربة البحثية لم تجد أي عقوبات جنائية، فإن سكوت جوجنهايم Scott Guggenheim مسئول الاتصال السابق للبنك الدولي مع KDP يفيد بأن " KDP قد ساعد حتى الآن على حبس أكثر من 72 من المسؤولين الفاسدين - أكثر مما تمكن مكتب النزاهة Integrity office بالبنك الدولي من تحقيقه عالمياً" (رسالة بريد إلكتروني بتاريخ 18 مايو 2014).

¹⁹ وفقاً لما ورد من سكوت جوجنهايم Scott Guggenhiem (رسالة بالبريد الإلكتروني، جاكارتا بتاريخ 3 فبراير 2014). ويشير أيضاً إلى أن هذه التجربة الميدانية كان يدعمها أثر الصدمة الذي نتج عن أول وعد يحدث بعمليات التدقيق ونشرها. وربما كان هذا التأثير مؤقتاً، حيث أن السلطات المحلية قد علمت في وقت لاحق أن عمليات تدقيق الحسابات نادراً ما كانت مدعومة بالجزاء الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدققي الحسابات أنفسهم - الذين نادراً ما زاروا القرى سابقاً - قد أبدوا عناية خاصة نظراً لإدارة الباحث للتجربة الميدانية. وكنتيجة لذلك، "تم الدفع لمدققي حسابات الحكومة للمرة الأولى في الوقت الصحيح وحصلوا على بدلات السفر وتم الإشراف عليهم في الميدان وقام شخص بالتحقق من عملهم."

²⁰ سكوت جوجنهايم، جاكارتا، رسالة بريد إلكتروني، بتاريخ 21 أبريل، 2014 . Scott Guggenhiem (Jakarta, email communication, April 21, 2014)

²¹ أودري ساكس، البنك الدولي (جاكارتا، رسالة بريد إلكتروني بتاريخ 21 أبريل 2014) Audrey Sacks, World Bank (Jakarta, email communication, January 26, 2014).

²² فيما يتعلق بتعارض المصالح عندما يشرف المدرسون الأوائل على زملائهم، أنظر Barr and Zeitlin

²³ أكد مشروع حديث تجريبي واسع النطاق للرصد للمجتمع المحلي شمل تغطية 9 ولايات هندية هذا النمط، حيث وجد أن القنوات المؤسسية لمشاركة الأهالي في الرقابة على المدارس وإدارتها لم تعمل بالفعل في أي مكان (CPR 2014: 30).

²⁴ كما خلص أحد المؤلفين المشاركين في ورقة لمنظمة للمجتمع المدني: "إذا لم يشعر الناس بأن المدارس هي "مدارسهم" أو مدارس "القرية"، إذن فإن مشاركتهم ستكون أيضاً منخفضة المستوى بصرف النظر عن كم المعلومات

الذي توفره لهم" (Rukmini Banerji, email communication, Pratham, March 4, 2014 رسالة بريد إلكتروني بتاريخ 4 مارس 2014).

²⁵ أوضح المؤلف هذا الأمر للموظفين القطريين المعنيين بالمكسيك في البنك الدولي في عام 1996، مشيراً إلى أن دعمهم لتمويل البلديات الريفية اللامركزي – على الرغم من أنه إيجابي في ولاية أوكاساكا- كان في الوقت نفسه يدعم الحكومات المحلية الاستبدادية في ولايات مثل شياباس (Fox 1997).

²⁶ يضيف Kossack and Fung تمييزاً هاماً – ما بين تلك التدخلات المستندة إلى المعلومات التي تمنح المواطنين البيانات بشأن أداء الخدمات العامة، في مقابل تلك التي تنطوي على مؤشرات تسمح للمواطنين على وجه التحديد بمقارنة الخدمات المقدمة إليهم مع آخرين (2014). إضافة إلى ذلك يستخدم Loewenstein, Sunstein and Golman الرؤى التي يطرحها الاقتصاد السلوكي لتحليل آثار الكشف عن المعلومات (2014).

²⁷ نادراً ما يتم تعريف مصطلح بيئة تمكينية "enabling environment" بدقة. ولأغراض هذه الورقة، يشير المصطلح إلى الإجراءات التي يقوم بها الحلفاء الخارجيين التي تتسم بائتين من الخصائص. أولاً، أنها تحد من مستوى المخاطر الفعلية والمتصورة والنفقات التي غالباً ما تكون متضمنة في العمل الجماعي. وثانياً، أنها تعزز الكفاءة الفعلية والمتصورة للعمل الجماعي من خلال زيادة احتمال و/أو درجة الاستجابة المؤسسية الإيجابية. ويعود الفضل إلى يتاجو بيكسوتو Tiago Peixoto في تشجيع التوصل إلى تعريف واضح للمصطلح. ولدراسة تقوم بوضع معايير فعلية للبيئة التمكينية من خلال توثيق الدرجة الفعلية من التطبيق للسياسات الوقائية للبنك الدولي World Bank safeguard policies في سياق عشرة مشروعات إنمائية ريفية، انظر (Fox and Gershman 2000).

²⁸ عن اللامركزية الديمقراطية تحديداً، انظر، من بين آخرين، (Ribot 2002), Ribot and Larson (2005) and Fox (2007b).

²⁹ عن "الإخفاق الحكومي" "government failure"، وهو مفهوم مماثل "الإخفاق السوق"، انظر Mansuri and Rao (2013) and Devarajan, Khemani and Walton (2014).

³⁰ تشهد أدبيات البحث المتعلقة بمبادرات المساءلة الاجتماعية في قطاع الصحة تنامياً. انظر Boydell and Keesbury (2014), Freedman and Schaaf (2013) and Hecht et al (2014).

³¹ لتطبيق لمفهوم السلاسل السببية على المساءلة الاجتماعية، انظر Joshi (2013).

³² يتمثل الاستثناء الوحيد في جملة وردت في مقال لاحق، أفادت أنه في سياق نصف المدارس التي لم تقم بتلقي المنح الخاصة بها بعد الحملة الإعلامية، "اشتكى 47% أو اعترضوا إلى سلطة رسمية أو غير رسمية قادرة على إحالة الشكاوي عبرها أو اتخاذ إجراءات بشأنها" (Reinikka and Svennson 2011: 959). وكان نموذجهم السببي يفترض صراحة أنه نظراً لأن المعلومات تجعل الاحتجاج ممكناً، فإن الوصول إلى المعلومات بدلاً من العمل الجماعي الفعلي هو الذي يهم: "نظراً لأن الاحتجاج الفعلي وكذلك التهديد بالإعراب عن الصوت قد يكون قد أدى إلى محاولة إنشاء النخبة السياسية المحلية عن تحويل الموارد المخصصة للمدارس، بشكل متوازن، ليس هناك أي سبب للاعتقاد بأن حالات الإعراب عن الصوت وتسرب الأموال المحلية ينبغي أن يكونا مترابطين" (2011: 959). وليس من الواضح ما إذا كان قد تم اختبار هذا الافتراض.

³³ يمكن النظر إلى الموازنة التشاركية باعتبارها حالة من حالات المساءلة الاجتماعية بقدر ما إنها تتضمن عمليات لرصد الاستجابات الحكومية إلى مدخلات المواطنين وتشجيعها.

³⁴ تختلف ديناميكيات المشاركة وآثار الموازنة التشاركية بشكل واسع، سواء داخل البرازيل أو بشكل عبر وطني (على سبيل المثال، (Baiocchi, Heller and Kunrath Silva 2013, Goldfrank 2011, Wampler 2007). وقد تحققت النسخ المتماثل دولياً لعملية الموازنة التشاركية البرازيلية بشكل مميز، على الرغم من أن بعض العناصر

الرئيسية غالباً ما تضع في ترجمة أو نقل التجربة (Ganuza and Baiocchi 2012, Goldfrank 2011). وبشكل مستقل، تم أيضاً اتباع استراتيجيات للميزانية شديدة التشاركية على نطاق واسع في حملة التخطيط للامركزية في كيرالا (Chaudry, Harilal Kerala and Heller (2007) وعلى مدى أجيال في قرى السكان الأصليين في واخاكا (Díaz-Cayeros, Magaloni and Ruiz-Euler 2014, Fox and Aranda 1996). لأحد الاستعراضات للمقدار الضخم من الأدبيات عن الموازنة التشاركية، انظر (Speer (2012).

³⁵ وفقاً لوالتر فلورز Walter Flores، أحد المدافعين عن السياسات الصحية بمنظمة للمجتمع المدني بجواتيمالا والذي عقد الشبكة الدولية لجماعة الممارسين من أجل المساءلة الاجتماعية في الصحة Community of Björkman and Practitioners for Social Accountability in Health، فإن دراسة بيوركما وسفنسن Björkman and Svensson هي الأكثر تأثيراً، ولكنها في نفس الوقت قد أدت إلى بعض الالتباس لأن [في معظم أمريكا اللاتينية، وأفريقيا وآسيا حيث نعمل] التفاعل بين المجتمعات وموفري الخدمات ... غالباً ما يكون متوتراً بسبب علاقات القوة. وتعامل الدراسة هذا التفاعل كأحد المعطيات، فمن المفترض أن جميع مقدمي الخدمات على استعداد للحوار والتفاعل مع المجتمعات المحلية... [بالإضافة إلى ذلك]، في هذه التجربة كانت الخدمات الصحية قادرة على الاعتماد على الموارد التي تحتاجها (الأدوية والموظفين والمعدات)... (Centro de Estudios para la Equidad y Gobernanza en los Sistemas de Salud, Guatemala, email communication, April 22, 2014, translation by the author – رسالة بريد الكتروني بتاريخ 22 أبريل 2014 مترجمة من قبل المؤلف).

³⁶ تشمل الإسهامات المفاهيمية للدراسة بشأن العمال في الجبهة الأمامية للخدمات تركيز ليبسكي Lipsky على "البيروقراطيين على مستوى الشارع" كصناع القرار (1980)، وكذلك تركيز لونغ Long على أوجه التواصل ما بين الدولة والمجتمع (1984) والأطر التي تركز على الحوافز في تقرير التنمية في العالم لعام 2004 World Development Report (البنك الدولي 2003).

³⁷ يقترح ياميني آيار Yamini Aiyar من مبادرة الهند للمساءلة الفرضية القائلة بأن "الحق في الوصول إلى المعلومات قد صمم تكتيكياً ليكون له تأثيره على أدوات البيروقراطية-الملفات والعمل الورقي. وكانت حركة الحق في الوصول إلى المعلومات حريصة على التحدث بلغة البيروقراطية في تعريفها للشفافية، وفي تصميم الآليات التي يتم من خلالها الحصول على الشفافية. فعندما تقدم طلب بشأن طلب للحق في الوصول إلى المعلومات، يكون على الحكومة فتح "ملف"، وحالما يتم فتح الملفات، يصبح من الضروري أن تكون هناك استجابة (حتى إذا كانت نصف جاهزة، أو إذا كانت تتمثل في الرفض، كما يكون الحال غالباً). ويمثل هذا أحد أهم مصادر القوة للحق في الوصول إلى المعلومات ولكن أيضاً يضع قيوداً حيث أنه يسمح للحكومة بوضع حدود على ما يمثل "الشفافية" - حيث تصبح الشفافية متعلقة بالاستجابة للطلبات بدلاً من الإفصاح عن المعلومات بشكل استباقي. كما أنها تعمل أيضاً على تعزيز استخدام الأدوات شديدة البيروقراطية التي تمكن البيروقراطية من عدم الاستجابة في المقام الأول... [وهذا] يعزز... أهمية تتبع العمليات والائتوغرافيا لدراسة المساءلة الاجتماعية" (رسالة بريد الكتروني 29 يونيو 2014 email communication, June 29, 2014).

³⁸ نود الإعراب عن الشكر إلى انو جوشي Anu Joshi للاقتراح بأن تكون هذه التعاريف أكثر وضوحاً، وجيف أونسيكير Jeff Unsicker للتعقيبات.

³⁹ يستند هذا التركيز على المعلومات القابلة للتحويل إلى إجراءات، وتصورات المستخدمين من التحليل المقنع لفونج، وجراهام ووايل للشفافية المستهدفة (Fung, Graham and Weil 2007).

⁴⁰ للحصول على مثال آخر على المعالجة الضعيفة للمعلومات، انظر في التجربة الميدانية التي اختبرت أثر نشر معلومات غير متحيزة حول الفساد في البلديات قبل الانتخابات مباشرة في المكسيك. وتمثل التأثير الرئيسي في انخفاض متواضع جداً في إقبال الناخبين. وقد ذكرت الدراسة أنها اختبرت أثر معلومات أصبحت علنية حول "نقشي الفساد السياسي" (Chong et al 2011). إلا أن الرسالة الفعلية التي وجهتها التجربة حول الفساد، تألفت فقط من شكل بياني دائري صغير pie chart ورد في نشرة، وجاء في خضم العديد من الأرقام الأخرى الأكبر حول الإنفاق على

مستوى البلدية، ليشير إلى النسبة المئوية لإنفاق البلدية التي "لم تمتثل إلى القواعد" (ترجمة قام بها المؤلف). ولم تثبت الدراسة أنه كان من المحتمل أن يفسر السكان هذا البيان الخافت والرسم البياني التوضيحي الدقيق كدليل واضح على "نقشي الفساد".

41 تؤكد هذه النقطة الأخيرة اثنين من العديد من القيود المتعلقة بمدى صلة هذا التشبيه بالتطعيمات المذكور أعلاه. أولاً، التطعيمات تحتاج إلى أن تكون متنسقة، في حين أن جهود المساءلة الاجتماعية قد تتباين. ثانياً، عندما تعمل التطعيمات، فإنها تعمل بنفسها – خلافاً لمعظم مبادرات المساءلة الاجتماعية، التي قد تعتمد فعاليتها على إصلاحات الحكم التكميلية.

42 تمثل الموازنة التشاركية نهج المساءلة الاجتماعية الذي تم تحليله بأكثر قدر من التفصيل عبر السياقات، بما في ذلك البحوث العلمية المستفيضة الشاملة المقارنة دون الوطنية وعبر الوطنية (على سبيل المثال، Baocchi ، Heller and Silva (2011) ، Wampler (2007) ، Goldfrank (2011) ، من بين آخرين. وبشكل عام أكثر، انظر Gaventa and McGehee (2010) ، Joshi (2014) و O'Meally (2013) للأطر الأكثر شمولاً حتى الآن لفهم الديناميكيات السياقية.

43 لتطبيق نظرية الموكل والوكيل التي تسعى إلى معالجة الظروف المقيدة التي يمكن في ظلها تمثيل موكلين متعددين – في حالة شرح الإصلاحات البيئية للبنك الدولي – انظر Neilson and Tierney (2003).

44 يتعارض هذا الشرط المنهجي أيضاً مع التوجه التلقائي بالنسبة للممارس نحو التعلم من خلال العمل، الأمر الذي ينطوي على إجراء التغييرات في الوقت الفعلي من أجل الاستجابة لردود الفعل حول ما يعمل بنجاح وما لا يعمل بنجاح (على سبيل المثال، Hall, Menzies and Woolcock 2014).

45 يبدي الممارسون في مجال التنمية اهتماماً متزايداً بآليات التغذية الراجعة، وهو نهج يركز على الإعراب عن الأصوات وإبرازها تصاعدياً. ويترك مصطلح "التغذية الراجعة" ضمناً سؤالين رئيسيين - من الذي يحدد جدول الأعمال الذي يفترض أن تستجيب إليه ردود الفعل، وعمّا إذا كان يمكن للإعراب عن الصوت أن يؤثر في الواقع في السلوك المؤسسي وكيف يمكنه القيام بذلك. ويتوقع الكثير من المدافعين عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تجميع الأصوات يجعل من الصعب تجاهلها، ولكن هذا يبقى سؤالاً تجريبياً مفتوحاً. ومصطلح "إغلاق دائرة التغذية الراجعة" "closing the feedback loop" يبدأ فقط في معالجة هذه الأسئلة (على سبيل المثال، Gigler and Baivur 2014). ويعد جهد Integrity Action في توثيق الاستجابة المؤسسية مع معدلات إصلاح ترتبط بالسياق خطوة في هذا الاتجاه (Galtung 2013).

46 كما تعبر روزي ماكجي Rosie McGee عن ذلك: "إن التجميع يمكن أن يكون متعلقاً بالأعداد أو النطاق، وهو أمر تقني. ولكن التمثيل يعني الوساطة وصياغة الأطر، وهو أمر سياسي" (Institute for Development Studies, email communication, June 18, 2014) – رسالة بريد إلكتروني بتاريخ 18 يونيو 2014).

47 فيما يتعلق بموجات الصعود والهبوط لمساءلة القيادات داخل المنظمات ذات العضوية الجماهيرية ذات النطاق الموسع تصاعدياً، انظر Fox (2007b).

48 في سياق حلقة نقاش عن مبادرة CARE المعنية بسجل مجتمعي للأداء الصحي في ملاوي، على سبيل المثال، اعترف أحد المسؤولين الحكوميين المعنيين: "قبل بدء هذا السجل المجتمعي، لم يكن من الممكن أن تجمع بين نوعين من الناس معاً [المجتمع المحلي ومقدمي الرعاية الصحية الحكوميين]. لأنهم كأعضاء في المجتمع المحلي فإن لديهم شعور بأنه إذا قاموا بالحديث بشكل سيء عن مقدمي الخدمات الصحية... [ثم] إذا ما عانوا من أي مرض، وانتقلوا إلى

مرفق الرعاية الصحية، سوف يتم حقتهم ليقفلوا... لذا فإن سجل الأداء المجتمعي قد ساعد على تحسين حلقات التغذية المرتدة والمساءلة بين مقدمي الخدمات والمستخدمين. وقد ربط النتائج التي تم التوصل إليها في السجل المجتمعي مع الإدارة الداخلية ونظم الحوافز. وقد عززت صوت المواطنين وأدى أيضاً إلى تمكين مستخدمي الخدمات للتخلي بالمسؤولية، وتعزيز الشعور بالملكية للمجتمع المحلي." (Diana Khonje, Director, Reproductive Health Unit, Malawi Ministry of Health, presentation at the Woodrow Wilson International Center for

Scholars, May 5, 2014. – عرض للسيدة ديان خونج مدير وحدة الصحة الإنجابية بوزارة الصحة في مالوي في المركز الدولي لودرو ويلسون بتاريخ 4 مايو 2014).

49 أفادت الصحافة الهندية بما لا يقل عن 41 حالة وفاة لطالبي المعلومات. ونشكر هنا سوشي باندي Suchi Pande لجمع البيانات (Rajasthan, India, email communication, June 23, 2014 - راجاستان، الهند، رسالة بريد إلكتروني بتاريخ 23 يونيو 2014)

50 لأحد الاستثناءات، انظر Ackerman (2005)

51 يعرف Tilly الحق على أنه "القدرة على فرض الدعاوي على الدولة" (1998, pp. 56–57). ويعد هذا نهجا ملموسا بدرجة أكبر في مقابل النهج المعيارية لتعريف فكرة الحقوق.

52 راجع Blair (2011) للمحة عامة عن ديناميكيات لتناول الدولة لنهج المساواة الاجتماعية.

53 على سبيل المثال، وفقا للمحة العامة التي قدمها هولواي Holloway بشأن مجموعة متنوعة من المبادرات الشعبية للمساواة الاجتماعية في نيبال، كان هناك قليلاً "من الأدلة على مطالبة المواطنين باسترداد الأموال المسروقة منهم، أو الرغبة في رفع القضايا أمام المحاكم. وإنما في المقابل، أبدى المواطنون حماساً لإبلاغ مسؤولي الحكومة المحلية بالآتي:

- (أ) أنهم يعرفون الآن ما هي حقوقهم واستحقاقاتهم
- (ب) أنهم يعرفون الآن أنهم قد تعرضوا لسرقة حقوقهم واستحقاقاتهم
- (ج) أنهم لا يعتزمون السماح لهذا أن يحدث مرة أخرى
- (د) أنهم يوجهون إشعاراً لمسؤولي الحكومة المحلية بأنهم سوف يراقبون أي تعديلات مستقبلية. " (2013:11).

54 على سبيل المثال، إذا ما رغب المرء في تفهم سبب الارتفاع الشديد في نسبة غياب المدرسين في سياق محدد، فإن نهج تكتيكي للمساواة الاجتماعية سوف يركز على رصد سلوكياتهم ثم تطبيق عقوبات لعدم الالتزام و/أو حوافز للأداء الإيجابي. وإذا ما اتخذ المرء النهج الاستراتيجي، إذن فإنه سيوجه السؤال عن من الذي يقرر اختيار المدرسين الذين يتم تعيينهم في المقام الأول، واستناداً إلى أي معايير. وقد يجد المرء أنه قد تكون هناك مستويات مرتفعة للمحسوبية السياسية في المستويات الأعلى للنظام تقوم بلعب دور رئيسي. فعندما يكون للممرضات أو المدرسين كثيرون الغياب ظهير سياسي، فإن قدرتهم على مقاومة الأهالي المحليين أو رقابة منظمات المجتمع المدني غالباً ما تكون مرتفعة للغاية. وهذه هي الانعكاسات التي تظهر في كتابات Banerjee, Glennerster and Duplo (2008). ولمراجعة نهج شائع للمساواة الاجتماعية بشأن المحاباة السياسية في إدارة المجتمعات المحلية للمدارس، راجع أيضاً Altschuler (2013)

55 على سبيل المثال، تحقق التأثير الأهم لسجلات تقارير المواطن الشهيرة في بانجالور على أداء القطاع العام فقط بعد أن تم انتخاب رئيس الوزراء يهتم بالاستجابة – أي بتنسيق الإعراب عن الصوت مع قوة فرض التطبيق "الأسنان" (Paul 2006). وتؤكد هذه المسألة حلقة من الحلقات المفقودة في مناقشة "الطريق القصير" إلى المساواة – فإنه غالباً ما يحتاج "الطريق الطويل" المعني بمساواة انتخاب السلطات المنتخبة كي يتمكن من العمل لتحقيق النتائج. وفيما يتعلق بمبادرات الحكم الإلكتروني في بنجالور، انظر Ranganathan (2012)

56 قدم روبرت بوتنام Robert Putnam ملاحظة مشابهة حول رأس المال الاجتماعي (1993)

57 نوجه الشكر إلى روزي ماكجي Rosie McGee لاقتراحها هذا التوضيح (Institute for Development Studies, email communication, June 18, 2014 رسالة بريد إلكتروني بتاريخ 18 يونيو 2014، معهد دراسات التنمية)

58 في البنك الدولي، أقر الممارسون المعنيون بالمساواة الاجتماعية بديناميكيات النطاق الواسع أكثر من معظم الباحثين. للنظر في استعراض مفيد بشأن توسيع النطاق تصاعدياً راجع، Agarwal, Heltberg and Diachok (2009)

59 انظر زيمرمان (2014) Zimmerman لتحليل نظري وتجريبي مستفيض لديناميكيات آثار تحويل الفساد dynamics of corruption displacement effects

60 للصياغة الأصلية، التي طورت في سياق الرصد المستقل للمجتمع المدني لمشروعات البنك الدولي، راجع (Fox 2001). فيما يتعلق بمفهوم "الدعوة أو الترافع عن القضايا متعدد الطبقات" "stratified advocacy" الخاص بمشاركة الميزانية الدولية International Budget Partnership ، راجع (Garza 2013). تشمل الأمثلة المحددة لرقابة منظمات المجتمع المدني المتكاملة رأسياً لتقديم الخدمات العامة عمل، حصر الكتب المدرسية في الفلبين Philippines (Guerzovich and Rosenzweig 2013) ، وعمل (Slum/Shackdwellers International (d'Cruz et al 2014)، وكذلك المشروع التجريبي لرصد التعليم الوطني في الهند والذي كانت تدعمه الحكومة الفيدرالية (CPR 2014).

61 انظر، على سبيل المثال، (Brown and Fox 1998), (Gaventa and McGee 2010), (Gaventa and Barrett 2012)، من بين آخرين. ويعد مفهوم "تحويل النطاق" "scale shift" في الاجتماع السياسي كاستراتيجية للحركات الاجتماعية ذو صلة كبيرة في هذا السياق (على سبيل المثال، Tarrow 2010).

62 تشمل الأعمال ذات الصلة بأوجه التآزر ما بين الدولة والمجتمع، من بين آخرين: (Ostrom 1996), (Evans 1996), (Fox 1992, 1996, 2004, 2007), (Tendler 1997), (Goetz and Jenkins 2001), (Heller 2001), (Borras 2001), (Avritzer 2002), (Ackerman 2004), (Houtzager and Moore 2005), (Isunza Vera and Olvera 2006), (Abers and Keck 2009), (Gaventa and McGee 2010), (Baiocchi, Heller and Silva 2011), (DRC 2011), (Gaventa and Barrett 2012), (Tembo 2013), (O'Meally 2013), (Schommer et al 2013).

63 يمكن أن تصف النظرية ذات الشطرين استراتيجيتين من استراتيجيات المساءلة الاجتماعية ذات النطاق الواسع التي يجري حالياً تطبيقهما في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، إحداهما هي برنامج PNPM لتنمية القرى الريفية في اندونيسيا، (المعروف سابقاً باسم KDP)، والتدقيقات الاجتماعية لبرنامج ضمان العمالة الوطني في الهند في ولاية أندرا براديش (Guggenheim 2006, Friedman 2013, Aiyar, Kapoor Mehta and Mehta 2013, Maiorani 2014). وقد اتبعت مجالس الأغذية في المكسيك أيضاً هذه الاستراتيجية لنحو قرابة ثلاثة عقود (Fox 1992, 2007b)، واستمرت ما أسفرت عنه من دوائر الرقابة الاجتماعية المتكاملة رأسياً ذات النطاق الواسع لسنوات عديدة. إلا أن استقلالية المجالس تآكلت في نهاية المطاف بعد تطهير حلفائهم داخل الدولة، مما أدى إلى الحد من نطاقها ليقصر على عدد قليل من الجيوب الإقليمية.

64 وقد اتبعت تجربة الرصد المجتمعي في الهند للإصلاحات الجديدة في مجال حقوق الطفل هذا النهج الذي يسفر عن دائرة حميدة (CPR 2014) ولدراسة نادرة عن جهود وكالة لمكافحة الفساد يحل كيف جري تمكينها من خلال عدسة ضمنية من التآزر بين الدولة والمجتمع، انظر (Kuris 2014).

65 استعارة السياسة البيئية بشأن "نهاية الأنبوب" "end-of-the-pipe" تشير إلى الفرق بين الحد من استخدام وانبعثات المواد السامة "عند المصدر" --مقابل محاولة تنظيف التلوث بعد أن يكون قد تم حدوثه -- كما في حالة وضع أجهزة غسل الغاز في المداخن. وهذا يماثل الفرق الطبي بين علاج الأعراض مقابل المرض. ففي سياق مصطلحات المساءلة الاجتماعية، على سبيل المثال، يشير هذا إلى الفرق بين رصد الغياب لدى مقدمي الخدمات من أجل معاقبة عدم الامتثال، مقابل تحويل علاقات مقدمي الخدمات مع المجتمع المحلي الذي من المفترض أنهم يقدمون الخدمة إليه -- فضلاً عن تغيير عملية التوظيف والتدريب وإنهاء الخدمة من أجل استئجار موفري خدمة لديهم الدافع للقيام بالعمل في المقام الأول.

المراجع

Abers, Rebecca Neaera and Margaret Keck, “Mobilizing the State: The Erratic Partner in Brazil’s Participatory Water Policy,” Politics and Society, 37(2), June 2009

Ackerman, John, “Co-Governance for Accountability: Beyond ‘Exit’ and ‘Voice’,” World Development, 32(3), 2004

———. “Human Rights and Social Accountability,” Social Development Papers, No. 86, May, 2005 (World Bank)

Agarwal, Sanjay, Rasmus Heltberg and Myrtle Diachok, “Scaling up Social Accountability in World Bank Operations,” World Bank, Social Development Department, May 2009

Aiyar, Yamini, Soumya Kapoor Mehta, Salimah Samji, “Strengthening Public Accountability: Lessons from Implementing Social Audits in Andhra Pradesh,” Engaging Accountability Working Paper Series, New Delhi: Accountability Initiative, n.d.

———. “India: Implementing Social Audits,” in Kalinidhi Subarrao et al, eds., Public Works as a Safety Net: Design, Evidence and Implementation, Washington DC: The World Bank, 2013

Altschuler, Daniel, “How Patronage Politics Undermines Parental Participation and Accountability: Community-Managed Schools in Honduras and Guatemala,” Comparative Education Review, 57(1), February 2013

Avritzer, Leonardo, Democracy and the Public Space in Latin America, Princeton: Princeton University Press, 2002

———. Participatory Institutions in Democratic Brazil, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2009

Baiocchi, Gianpaolo, Patrick Heller, Marcelo Kunrath Silva, Bootstrapping Democracy: Transforming Local Governance and Civil Society in Brazil, Palo Alto: Stanford University Press, 2011

Banerjee, Abjihit, Rachel Glennerster and Esther Duflo, “Putting and Band-aid on a Corpse: Incentives for Nurses in the Indian Public Health Care System,” Journal of the European Economic Association, 6(2-3) 2008

Banerjee, Abjihit, Rukmini Banerji, Esther Duflo, Rachel Glennerster and Stuti Khemani, “The Pitfalls of Participatory Programs: Evidence from a Randomized Evaluation in Education in India,” American Economic Journal: Economic Policy, 2(1), 2010

Barr, Abigail and Andrew Zeitlin, “Conflict of Interest as a Barrier to Local Accountability,” CSAE Working Paper (Center for the Study of African Economies), WPS/2011-13 August, 2011

Barr, Abigail, Frederick Mugisha, Pieter Serneels and Andrew Zeitlin, “Information and Collective Action in Community-based Monitoring of Schools: Field and Lab Experimental Evidence from Uganda” Working paper, 2012

Basu, Kaushik, “The Method of Randomization, Economic Policy, and Reasoned Intuition,” Policy Research Working Paper, 6722, Washington, DC: World Bank, 2013

Besley, Timothy, Rohini Pande, and Vijayendra Rao, “Participatory Democracy in Action: Survey Evidence from South India,” Journal of the European Economic Association, 3(2-3), April-May, 2005

Björkman, Martina and Jakob Svensson, “Power to the People: Evidence from a Randomized Field Experiment on Community-Based Monitoring in Uganda,” Quarterly Journal of Economics, 124(2), May, 2009

Björkman Nyqvist, Martina, Damien de Walque and Jakob Svensson, “Information is Power: Experimental Evidence of the Long Run Impact of Community Based Monitoring,” January, 2014

Blair, Harry, “Gaining State Support for Social Accountability,” in Sina Odugbemi and Taeku Lee, eds., Accountability through Public Opinion: From Inertia to Public Action, Washington: World Bank, 2011

Borras, Saturnino M., “State–Society Relations in Land Reform Implementation in the Philippines,” Development and Change, 32, 2001

Boydell, Victoria and Jill Keesbury, “Social Accountability: What are the Lessons for Improving Family Planning and Reproductive Health Programs? A Review of the Literature,” The Evidence Project, July 2014, draft

Brandeis, Louis, “What Publicity Can Do,” *Harper’s Weekly*, Dec. 20, 1913, <http://www.law.louisville.edu/library/collections/brandeis/node/196>

Brown, L. David and Jonathan Fox, “Assessing the Impact of NGO Advocacy Campaigns on World Bank Projects and Policies,” in Jonathan Fox and L. David Brown, eds., *The Struggle for Accountability: The World Bank, NGOs and Grassroots Movements*, Cambridge: MIT Press 1998

Cameron, Maxwell A., Eric Hershberg and Kenneth E. Sharpe, eds., *New Institutions for Participatory Democracy in Latin America*, New York: Palgrave MacMillan, 2012

Carlitz, Ruth, “Improving Transparency and Accountability in the Budget Process: An Assessment of Recent Initiatives,” *Development Policy Review*, 2013, 31

Center for Policy Research (CPR), “Documentation of the NCPCR Community Monitoring Pilot of the Right of Children to Free and Compulsory Education Act 2009: Overview of 9 States, A Draft Report,” New Delhi: CPR/UNDP, 2014

Chong, Alberto, Ana L. De La O, Dean Karlan, and Leonard Wantchekon, “Looking Beyond the Incumbent: The Effects of Exposing Corruption on Electoral Outcomes,” *NBER Working Paper*, No. 17679, December 2011

Cornelius, Wayne, Ann Craig and Jonathan Fox, eds., *Transforming State-Society Relations in Mexico: The National Solidarity Strategy*, La Jolla: University of California San Diego, Center for US-Mexican Studies, 1994

Cornwall, Andrea and Vera Schattan Coelho, eds., *Spaces for Change?: The Politics of Citizen Participation in New Democratic Arenas*, London: Zed 2007

D’Cruz, Celine, Sonia Fadriago Cadornigara and David Satterthwaite, “Tools for Inclusive Cities: The Roles of Community-Based Engagement and Monitoring in Reducing Poverty,” *IIED Working Paper*, International Institute for Environment and Development, June 2014

Devarajan, Shantayanan, Stuti Khemani, and Michael Walton, “Can Civil Society Overcome Government Failure in Africa?” World Bank Research Observer, 29 (1), 2014 (first published online October 10, 2013)

DRC (Development Research Centre), “Blurring the Boundaries: Citizen Action Across States and Societies,” Brighton: Institute of Development Studies, 2011

Díaz-Cayeros, Alberto, Beatriz Magaloni, and Alexander Ruiz-Euler, “Traditional Governance, Citizen Engagement, and Local Public Goods: Evidence from Mexico,” World Development, 53, January 2014

Dogbe, Tony and Joana Kwabena-Adade, “Ghana: Budget Monitoring by SEND-Ghana and its Partners Helps Improve Nutrition for Children and Support Local Farmers,” International Budget Partnership, From Analysis to Impact, Study No. 9, Sept. ,2012

Duflo, Esther, Pascaline Dupas, and Michael Kremer, “School Governance, Teacher Incentives, and Pupil - Teacher ratios: Experimental Evidence from Kenyan Primary Schools,” NBER Working Paper 17939, Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2012

Evans, Peter, “Government Action, Social Capital and Development: Reviewing the Evidence on Synergy,” World Development, 24(6) 1996

Ferraz, Claudio and Frederico Finan, "Exposing Corrupt Politicians: The Effects of Brazil's Publicly Released Audits on Electoral Outcomes," The Quarterly Journal of Economics, 123(2) 2008

Fowler, Alan, “Innovation in Institutional Collaboration: The Role of Interlocutors,” CIRI Working Paper, No. 3 [Civic Innovation Research Initiative], April 2014

Fox, Jonathan, The Politics of Food in Mexico: State Power and Social Mobilization, Ithaca: Cornell University Press, 1992

———. “How Does Civil Society Thicken? The Political Construction of Social Capital in Rural Mexico,” World Development, 24(6), June 1996

———. “The World Bank and Social Capital: Contesting the Concept in Practice,” Journal of International Development, 9(7), 1997

———. “Vertically Integrated Policy Monitoring: A Tool for Civil Society Policy Advocacy,” Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, 30(3), September, 2001

———. “Empowerment and Institutional Change: Mapping ‘Virtuous Circles’ of State-Society Interaction,” in Ruth Alsop, ed., Power, Rights and Poverty: Concepts and Connections, Washington: World Bank/GB Department of International Development, 2004

———. “The Uncertain Relationship between Transparency and Accountability,” Development in Practice, 17(4-5) August, 2007a

———. Accountability Politics: Power and Voice in Rural Mexico, Oxford: Oxford University Press, 2007b

———. “State Power and Clientelism: Eight Propositions for Discussion,” in Tina Hilgers, ed., Clientelism in Everyday Latin American Politics, Palgrave-MacMillan, 2012

———. “Speaking of International T/A Initiatives and CSO-Researcher Dialogue...” Think Piece, London: Transparency and Accountability Initiative, Nov. 11, 2013

Fox, Jonathan and Josefina Aranda, Decentralization and Rural Development in Mexico: Community Participation in Oaxaca's Municipal Funds Program, La Jolla: UCSD, Center for US-Mexican Studies, 1996

Fox, Jonathan and L. David Brown, eds., The Struggle for Accountability: The World Bank, NGOs and Grassroots Movements, Cambridge: MIT Press, 1998

Fox, Jonathan and John Gershman, “The World Bank and Social Capital: Lessons from Ten Rural Development Projects in Mexico and the Philippines,” Policy Sciences, 33(3 & 4), 2000

Freedman, Lynn P. and Marta Schaaf, “Act Global, But Think Local: Accountability at the Frontline,” Reproductive Health Matters, 21(42), 2013: 103–112

Friedman, Jonathan, “Expanding and Diversifying Indonesia’s Program for Community Empowerment, 2007-2012,” Innovations for Successful Societies, Princeton University, 2013

Galtung, Frederik, "The Fix-Rate: A Key Metric for Transparency and Accountability," Working Paper No. 2, Integrity Action, 2013

Ganuza, Ernesto and Gianpaolo Baiocchi, "The Power of Ambiguity: How Participatory Budgeting Travels the Globe," Journal of Public Deliberation, 8(2), 2012

Garza, Manuela, "Stratified Advocacy: Models and Tactics for Working Across Different Levels of Government," IBP's Learning from Each Other Series, No. 3, Washington, DC: International Budget Partnership, Dec., 2013

Gauri, Varun and Daniel M. Brinks, eds., Courting Social Justice: Judicial Enforcement of Social and Economic Rights in the Development World, Cambridge: Cambridge University Press, 2008

Gauri, Varun, "Redressing Grievances and Complaints Regarding Basic Service Delivery," World Development, 41, January, 2013

Gaventa, John and Rosemary McGee, eds., Citizen Action and National Policy Reform, London: Zed, 2010

———. "The Impact of Transparency and Accountability Initiatives," Development Policy Review, 31, 2013

Gaventa, John and Gregory Barrett, "Mapping the Outcomes of Citizen Engagement," World Development, 40(2), Dec., 2012

Gibson, Edward, "Boundary Control: Subnational Authoritarianism in Democratic Countries," World Politics, 58(1), October, 2005

Gigler, Bjorn-Soren and Savita Baijur, eds., Closing the Feedback Loop: Can Technology Close the Accountability Gap? Washington: World Bank, 2014

Giraudy, Agustina, "Varieties of Subnational Undemocratic Regimes: Evidence from Argentina and Mexico." Studies in Comparative International Development, (48)1, 2013

Goetz, Ann and Brian Jenkins, "Hybrid Forms of Accountability: Citizen Engagement in Institutions of Public-Sector Oversight in India," Public Management Review, 2001, 2(3)

Goldfrank, Benjamin, Deepening Local Democracy in Latin America, State Park: Penn State Press, 2011

———. “The World Bank and the Globalization of Participatory Budgeting,” Journal of Public Deliberation, 8(2), 2012

Gonçalves, Sónia, “The Effects of Participatory Budgeting on Municipal Expenditures and Infant Mortality in Brazil,” World Development, 53, January, 2014

Goodwin, Laura and Vivek Maru, “What Do We Know About Legal Empowerment? Mapping the Evidence,” Working Paper, Namati, March, 2014

Griffin, Charles, David de Ferranti and Courtney Tolmie, Lives in the Balance: Improving Accountability for Public Spending in Developing Countries, Washington: Brookings, 2010

Guerzovich, Florencia and Stephen Rosenzweig, “Strategic Dilemmas in Changing Contexts: G-Watch’s Experience in the Philippine Education Sector,” Think Piece, London: Transparency and Accountability Initiative, April 10, 2013

Guggenheim, Scott, “Crises and Contradictions: Understanding the Origins of a Community Development Project in Indonesia,” in Anthony Bebbington, Michael Woolcock, Scott Guggenheim and Elizabeth A. Olson, eds., The Search for Empowerment: Social Capital as Idea and Practice at the World Bank, Bloomfield Ct: Kumarian, 2006

Hall, Margaux, Nicholas Menzies and Michael Woolcock, “From HiPPOs to “Best Fit” in Justice Reform: Experimentalism in Sierra Leone,” in David Marshall, ed., The International Rule Of Law Movement: A Crisis Of Legitimacy And The Way Forward, Cambridge: Harvard Law School Human Rights Program, 2014

Hecht, Robert, Caroline Poirrier, Mark Rowland and Courtney Tolmie, “Accelerating Progress in Family Planning: Options for Strengthening Civil Society-led Monitoring and Accountability,” Washington, DC: Results for Development Institute, June, 2014

Heller, Patrick, “Moving the State: The Politics of Democratic Decentralization in Kerala, South Africa, and Porto Alegre,” Politics and Society, 29, March, 2001

Heller, Patrick, Harilal, K.N. & Chaudhuri, S. "Building Local Democracy: Evaluating the Impact of Decentralization in Kerala, India," *World Development*, 35(4), 2007 626–648.

Holloway, Richard, "Social Accountability in Action: Illustrations of PRAN's work in Nepal, 2009-2012," March, 2013

Houtzager, Peter and Mick Moore, eds., Changing Paths: International Development and the New Politics of Inclusion, Ann Arbor: University of Michigan Press, 2003

Hubbard, Paul "Putting the Power of Transparency in Context: Information's Role in Reducing Corruption in Uganda's Education Sector," Working Paper No. 136, Center for Global Development, Dec., 2007

Isham, Jonathan and Satu Kahkonen, "Institutional Determinants of the Impact of Community-Based Water Services: Evidence from Sri Lanka and India," Economic Development and Cultural Change, 50(3), April, 2002

Isunza Vera, Ernesto, "Para analizar los procesos de democratización: Interfaces socioestatales, proyectos políticos y rendición de cuentas," in Ernesto Isunza Vera and Alberto Olvera, eds., Democratización, rendición de cuentas y sociedad civil: participación y control social, Mexico, DF: CIESAS/Universidad Veracruzana/Ed Miguel Angel Porrua, 2006

Isunza Vera, Ernesto and Alberto Olvera, eds., Democratización, rendición de cuentas y sociedad civil: participación y control social, Mexico, DF: CIESAS/Universidad Veracruzana/Ed Miguel Ángel Porrúa, 2006

Joshi, Anuradha, "Do They Work? Assessing the Impact of Transparency and Accountability Initiatives in Service Delivery," Development Policy Review, 31, 2013a

———. "Context Matters: A Causal Chain Approach to Unpacking Social Accountability Interventions," Institute for Development Studies, Work in Progress Paper, April, 2013b

———. "On Social Accountability: An Issues Paper," presented to the Social Development Department, World Bank, June, 2014, draft

Joshi, Anuradha and Peter Houtzager, "Widgets or Watchdogs?" Public Management Review, 14(2), 2012

Keefe, Philip and Stuti Khemani, “Do Informed Citizens Receive More... Or Pay More? The Impact of Radio on the Government Distribution of Public Health Benefits,” World Bank Policy Research Working Paper, 5952, January 3, 2012

Khemani, Stuti, “Can Information Campaigns Overcome Political Obstacles to Serving the Poor?” in Shantayanan Devarajan and Ingrid Widlund, eds., The Politics of Service Delivery in Democracies: Better Access for the Poor, Stockholm: EGDI Secretariat, Ministry for Foreign Affairs, 2007

Kuris, Gabriel, “From Underdogs to Watchdogs: How Anti-Corruption Agencies Can Hold Off Potent Adversaries,” Innovations for Successful Societies, Princeton University, 2014

Lipsky, Michael, Street-Level Bureaucracy: Dilemmas of the Individual in Public Services, New York Russell Sage, [1980] 2010

Lieberman, Evan, Daniel Posner, and Lily Tsai, “Does Information Lead to More Active Citizenship? Evidence from an Education Intervention in Rural Kenya,” MIT Political Science Dept., Working Paper, 2013-2, 2013

Long, Norman, “A Perspective on the Sociology of Development,” Sociologia Ruralis, 24(3-4), 1984

Loewenstein, George, Cass R. Sunstein and Russell Golman, “Disclosure: Psychology Changes Everything,” Annual Review of Economics, 6:17.1–17.29, 2014

Maiorano, Diego, “The Politics of the Mahatma Gandhi National Rural Employment Guarantee Act in Andhra Pradesh,” World Development, 58, 2014

Mainwaring, Scott and Chris Welna, eds., Democratic Accountability in Latin America, Oxford, 2003

Mansuri, Ghazala and Vijayendra Rao, Localizing Participation: Does Participation Work?, Washington, DC: World Bank, 2013

Maru, Vivek, “Between Law and Society: Paralegals and the Provision of Justice Services in Sierra Leone and Worldwide,” Yale Journal of International Law, 31, 2006

———. “Allies Unknown: Social Accountability and Legal Empowerment,” Health and Human Rights, 12(1), 2010

McGee, Rosemary and John Gaventa, “Synthesis Report: Review of Impact and Effectiveness of Transparency and Accountability Initiatives,” London: Transparency and Accountability Initiative, 2010

Mejía Acosta, Andrés, “The Impact and Effectiveness of Accountability and Transparency Initiatives: The Governance of Natural Resources,” Development Policy Review, 31, 2013

Moreno, Erika, Brian Crisp and Matthew Shoberg Shugart, “The Accountability Deficit in Latin America,” in Scott Mainwaring and Chris Welna, eds., Democratic Accountability in Latin America, New York: Oxford, 2003

Narayan, Deepa, “The Contribution of People's Participation: Evidence From 121 Rural Water Supply Projects,” Environmentally Sustainable Development Occasional Paper Series, No. 1, Washington, DC: World Bank, 1995

Nielson, Daniel L. and Michael J. Tierney, “Delegation to International Organizations: Agency Theory and World Bank Environmental Reform,” International Organization, 57(2), Spring, 2003

O'Donnell, Guillermo, “On the State, Democratization and Some Conceptual Problems: A Latin American view with Glances at some Postcommunist Countries,” World Development, 21(8), August, 1993

———. “Horizontal Accountability in New Democracies,” Journal of Democracy, 9(3), July 1998

Olken, Benjamin, “Monitoring Corruption: Evidence from a Field Experiment in Indonesia,” Journal of Political Economy, 115(2), 2007

———. “Corruption Perceptions vs. Corruption Reality,” Journal of Public Economics, 93(7-8) August 2009

O'Meally, Simon C., “Mapping Context for Social Accountability,” Social Development Resource Paper, Washington, DC: World Bank, 2013

Ostrom, Elinor, "Crossing the Great Divide: Coproduction, Synergy, and Development," World Development, 24(6), June, 1996

Pande, Suchi, "The Right to Know, The Right to Live: Grassroots Struggle for Information and Work in India," University of Sussex, PhD dissertation, February, 2014

Pandey, Priyanka, Sangeeta Goyal, and Venkatesh Sundararaman, "Public Participation, Teacher Accountability, and School Outcomes: Findings from Baseline Surveys in Three Indian States," World Bank Policy Research Working Paper Series, November 1, 2008

Paul, Samuel, "Accountability in Public Services: Exit, Voice and Control," World Development, 20(7), July, 1992

———. "Public Spending, Outcomes and Accountability: Citizen Report Card as a Catalyst for Public Action," Economic and Political Weekly, Jan. 28, 2006

Peisakhin, Leonid and Paul Pinto, "Is Transparency an Effective Anti-Corruption Strategy? Evidence from a Field Experiment in India," Regulation and Governance, 4, 2010

Peixoto, Tiago, "The Problem with Theory of Change," @ <http://democracypot.net/2014/02/08/the-problem-with-theory-of-change/>, February 8, 2014

Persson, Anna, Bo Rothstein and Jan Teoroll, "Why Anticorruption Reforms Fail— Systemic Corruption as a Collective Action Problem," Governance, 26(3), July, 2013

Platteau, Jean Philippe and Frédéric Gaspart, "The Risk of Resource Misappropriation in Community-Driven Development," World Development, 31(10), 2003

PNPM, "PNPM Rural Impact Evaluation 2012," Jakarta, PNPM Support Facility, 2012

Przeworski, Adam, Susan Stokes and Bernard Manin, eds., Democracy, Accountability and Representation, Cambridge: Cambridge University Press, 1999

Putnam, Robert, Making Democracy Work: Civic Traditions in Modern Italy, Princeton: Princeton University, 1993

Ranganathan, Malini, “Reengineering Citizenship: Municipal Reforms and the Politics of ‘e-Grievance Redressal’ in Karnataka’s Cities” in R. Desai and R. Sanyal, eds., Urbanizing Citizenship: Contested Spaces in Indian Cities, New Delhi & Thousand Oaks: Sage, 2012

Ravallion, Martin, Dominique van de Walle, Puja Dutta and Rinku Murgai, “Testing Information Constraints on India’s Largest Antipoverty Program,” World Bank, Policy Research Working Paper, No. 6598, September, 2013

Reinikka, Ritva and Jakob Svensson, “The Power of Information: Evidence from a Newspaper Campaign to Reduce Capture,” Quarterly Journal of Economics, 119(2), 2004

Ribot, Jesse, Democratic Decentralization of Natural Resources: Institutionalizing Popular Participation, Washington, DC: World Resources Institute, 2002

Ribot, Jesse and Anne Larson, eds., Democratic Decentralisation through a Natural Resource Lens: Cases from Africa, Asia and Latin America, Oxon: Routledge, 2005

Ringold, Dena, Alaka Holla, Margaret Koziol, Santhosh Srinivasan, Citizens and Service Delivery Assessing the Use of Social Accountability Approaches in the Human Development Sectors, Washington: World Bank, 2012

Sartori, Giovanni, “Concept Misinformation in Comparative Politics,” American Political Science Review, 64(4), Dec., 1970

Schedler, Andreas, “Conceptualizing Accountability,” in Andreas Schedler, Larry Diamond, and Marc F. Plattner, eds., The Self-Restraining State: Power and Accountability in New Democracies. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999

Schommer, Paula Chies, Arlindo Calvalho Rocha, Enio Luiz Spaniol and Jeferson Dahmer, “Accountability and the Co-Production of Information as a Public Good: Conceptual Interaction and Evidence in Brazilian Public Administration,” presented at the XVII International Research Society on Public Management, IRSPM Conference, Prague, April, 2013

Shankar, Shylashri, “Can Social Audits Count?” ASARC Working Paper, 2010 (New Delhi)

Snyder, Richard, “Scaling Down: The Subnational Comparative Method,” Studies in Comparative International Development, 36(1), Spring, 2001

Speer, Johanna, "Participatory Governance Reform: A Good Strategy for Increasing Government Responsiveness and Improving Public Services?" World Development, 40(12), 2012

Tarrow, Sidney, "Dynamics of Diffusion: Mechanisms, Institutions and Scale Shift," in Rebecca Kolins Givan, Kenneth M. Roberts, Sarah A. Soule, eds., The Diffusion of Social Movements: Actors, Mechanisms, and Political Effects, New York: Cambridge University Press, 2010

Tembo, Fletcher, Rethinking Social Accountability in Africa: Lessons from the Mwananchi Programme, London: Overseas Development Institute, 2013

Tendler, Judith, Good Government in the Tropics, Johns Hopkins University Press: Baltimore, 1997

Tilly, Charles, "Where Do Rights Come From?" In Theda Skocpol, et al, eds., Democracy, Revolution and History, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998

Touchton, Michael and Brian Wampler, "Improving Social Well-Being Through New Democratic Institutions," Comparative Political Studies, 2014, forthcoming

Uphoff, Norman and C.M. Wijayaratna, "Demonstrated Benefits from Social Capital: The Productivity of Farmer Organizations in Gal Oya, Sri Lanka," World Development, 28(11), November 2000

Wampler, Brian, Participatory Budgeting in Brazil: Contestation, Cooperation, and Accountability, State Park: Penn State Press, 2007

Whitford, Andrew B., "The Pursuit of Political Control by Multiple Principals," The Journal of Politics, 67(1), Feb., 2005: 29-49

World Bank, Global Partnership for Social Accountability and Establishment of a Multidonor Trust Fund, Washington, DC: World Bank, 2012

World Bank, World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People, Washington DC, World Bank/Oxford University Press, 2003

Woolcock, Michael, "Using Case Studies to Explore the External Validity of 'Complex' Development Interventions," Evaluation 19(3), 2013

Zimmerman, Brigitte, "Transparency, Sanctioning Capacity, and Corruption Displacement: Multi-Method Evidence from Local Government in Malawi," University of California, San Diego, Political Science Dept., PhD Dissertation, August, 2014